الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

# التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة

## العدد السادس – إصدار سبتمبر ٢٠١٥

www.mof.gov.ae

## المغفور له بإذن اللّه الشيخ: زايد بن سلطان آل نهيان

" إننا في الخليج العربي أسرة واحدة متعاضدة متكاتفة، تسير بخطى ثابتة واضحة على طريق الوحدة كجزء من وحدة عربية شاملة، وما مجلس التعاون إلا دليل قاطع على تصميم قادة وأبناء الخليج العربي على تحقيق الأهداف والتعاضد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ".

" إن الدوافع التي وراء قيام المجلس لا تستهدف إلا المصلحة والمصير الواحد والسعادة للجميع، ولذلك أجمع القادة على رأي واحد هو التعاون والترابط والتآزر، سواء في الاقتصاد أو الأمن أو أي مجال يحتاجه الشقيق من شقيقه بجد وإخلاص ".

صاحب السمو الشيخ

## خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

" إن قيام مجلس التعاون الخليجي كان بحد ذاته كسبا كبيرا لدول المنطقة ، والوطن العربي بشكل خاص ، وللعالم كله بشكل عام ، لأنه جاء محققا لآمال وتطلعات شعوبنا ، وتعبيرا عن رغبتنا في البعد عن التوتر والصراع الدولي " .

" أستطيع القول أن مجلس التعاون الخليجي قد قطع شوطا بعيدا لتحديد الوسائل وبلورة الأهداف واستثمار كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق الكثير من الأمور الايجابية المتعلقة بالأمن ورفاه الشعوب".

" إن أي جهد مشترك في مجلس التعاون يمكن أن يثمر بأسرع وأكبر مما تثمر البذور في أي تربة أخرى " .

صاحب السمو الشيخ

## محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

"إننا في دول مجلس التعاون نعمل منذ قيام دولنا على أن تكون منطقة الخليج واحة أمن وسلام" .

"تعتبر التجربة الوحدوية لدول مجلس التعاون، تجربة ريادية ومازال لدينا الكثير لنحققه" .

"إن السوق الخليجية المشتركة مشروع طموح، من شأنه أن يعزز فرص الاستفادة من الموارد المادية والبشرية، عبر تطبيق المواطنة الخليجية." .

## سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي وزير المالية

"تجربة مجلس التعاون الخليجي من أهم تجارب التكامل بين التكتلات الاقتصادية، والتي عكست رغبة أبناء هذه المنطقة في إيجاد جسور من التعاون والعمل المشترك، ليس في المجالات التجارية والاقتصادية فقط، بل تتعداها إلى المجالات الاجتماعية والثقافية، وتتخطى ذلك إلى مختلف فرص ومجالات التعاون الخليجي." .

"تحرص الإمارات العربية المتحدة دائماً على مواصلة بذل الجهود الكفيلة بتعزيز تكامل دول مجلس التعاون، في الجوانب المالية والاقتصادية" .

"وزارة المالية مستمرة في وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتطوير مسيرة التنمية الخليجية المشتركة، بالتناغم مع استراتيجية التنمية الشاملة المتطورة بعيدة المدى ٢٠١٠ – ٢٠٢٥.

## الرؤية:

وزارة رائدة عالمياً في الإدارة المالية

تساهم في تحقيق بيئة تنافسية

مستدامة.

## الرسالة:

إدارة وتنمية الموارد المالية للحكومة الاتحادية بكفاءة وإبداع من خلال السياسات المالية الفاعلة والعلاقات المحلية والدولية المتميزة لحماية وسلامة النظام المالي، وفقا لأفضل الممارسات.

## مقدمة

عاما بعد عام، لا تزال المسيرة المباركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تؤتي ثمارها وتبشر بالمزيد. وها هي مؤشرات الأداء التكاملي لاقتصادات دول المجلس، تقف شاهدة على الإنجازات التي تحققت لمواطني الدول الأعضاء في شتى المجالات، كما يبرزها التقرير الذي بين أيديكم، والذي دأبت وزارة المالية في الإمارات العربية المتحدة على إصداره بشكل سنوي، وذلك في إطار الرؤية الإستراتيجية لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، وتفعيل كافة مجالات السوق الخليجية المشتركة، إيماناً من الوزارة، بأهمية توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتكامل، للباحثين والمهتمين وصناع القرار.

ويسلط التقرير الضوء على الإنجازات التكاملية للإمارات العربية المتحدة، وعلى دورها المحوري في إطار العمل الخليجي الاقتصادي المشترك. إذ تبرز الأرقام مدى التزام الدولة بتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون، كما تبرز مدى جاذبيتها الاستثمارية والمزايا التي تقدمها للمستثمرين الخليجيين، على قدم المساواة مع نظرائهم من مواطني الدولة.

ويتناول التقرير الإحصائي لهذا العام عدة مجالات تكاملية، مثل الرخص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية، وفروع البنوك الخليجية في الدولة، إضافة إلى تداول وشراء الأسهم. كما يغطي التقرير التملك العقاري، والعمل في القطاعين العام والخاص، علاوة على التعليم والتعليم العالي، ومن ثم يعرج التقرير على مجالات العمل ومد الحماية التأمينية، والخدمات الاجتماعية والصحية.

إننا إذ نقدم لهذا التقرير، فإننا نأمل أن يشكل إضافة إلى المكتبة الاقتصادية، وأن يفيد منه الجمهور والمهتمون. ولأن مسيرة التطور لا تنتهي، فإننا نأمل من القراء الكرام أن يوافونا بأية ملاحظات من شأنها تحسين الإصدارات القادمة.

وختاما لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر والتقدير لفريق العمل في وزارة المالية، وإلى كافة الجهات الاتحادية والمحلية التي ساهمت في رفد التقرير بالبيانات اللازمة.

والله الموفق،،،

عبيد حميد الطاير
وزير الدولة للشؤون المالية

# التقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة

# المحتويات


| المجالات | الصفحة |
|---|---|
| مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص) | 11 |
| البنوك الخليجية | 13 |
| تداول وشراء الأسهم | 15 |
| تملك العقار | 19 |
| العمل في القطاعات الحكومية و الأهلية | 23 |
| التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية) | 29 |
| الخدمات التعليمية (التعليم العام) | 33 |
| الخدمات التعليمية (التعليم العالي) | 39 |
| الخدمات الصحية | 45 |
| الخدمات الاجتماعية | 55 |

## مزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية (التراخيص):

شهدت أعداد التراخيص الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية في الإمارات العربية المتحدة، نمواً كبيرا في الفترة 2000–2014، حيث ازداد عدد الرخص الممنوحة من 5،594 إلى 38،701 في الفترة المذكورة، بنسبة نمو 591.8 %، أو بمعدل نمو سنوي مركب 14.8%، كما ازداد إجمالي الرخص الممنوحة للخليجيين من 35،006 رخصة في عام 2013، إلى 38،701 رخصة في عام 2014، أي بنمو نسبة 10.5%.

أما بخصوص التوزيع النسبي للتراخيص الممنوحة للخليجيين بين عامي 2000 و2014، فقد استحوذ السعوديون على النصيب الأكبر من الرخص، حيث بلغ معدل حصتهم النسبية 41% في الفترة المذكورة، تلاهم الكويتيون بمعدل 20 %، ثم العمانيون بمعدل 18%، كما حصل كل من البحرينيين والقطريين على حصص نسبية معدلها 15% و7% على الترتيب.

# عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الانشطة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة

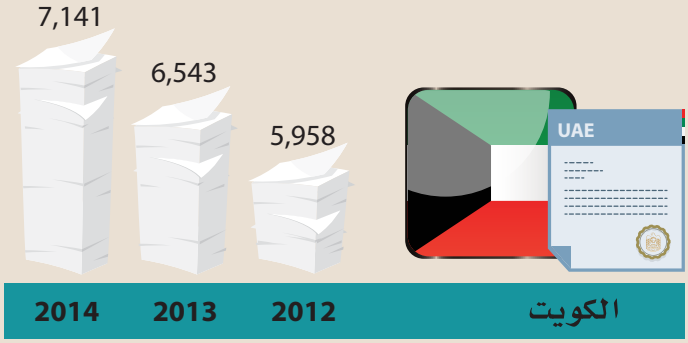


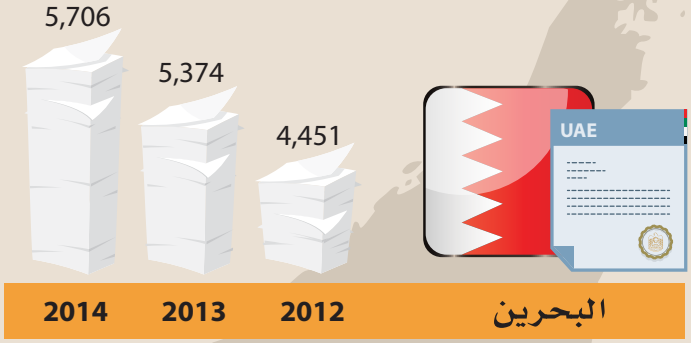


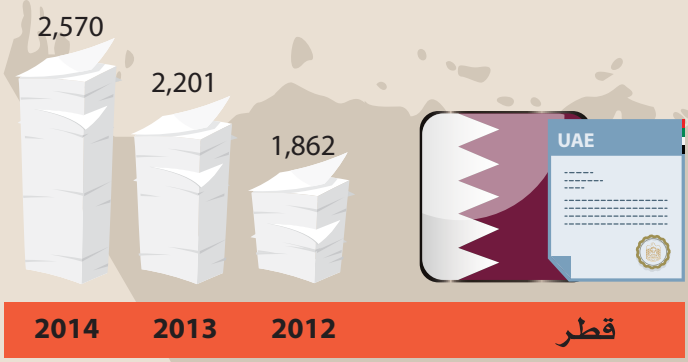


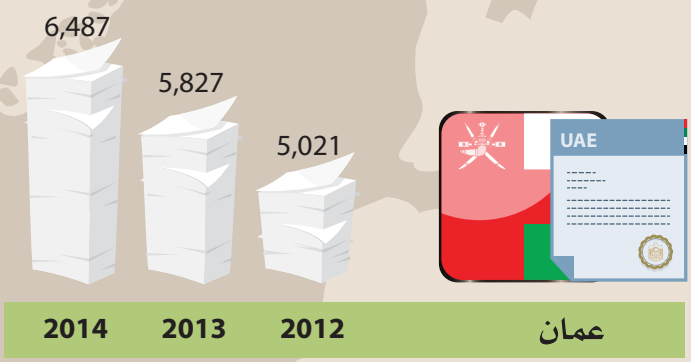


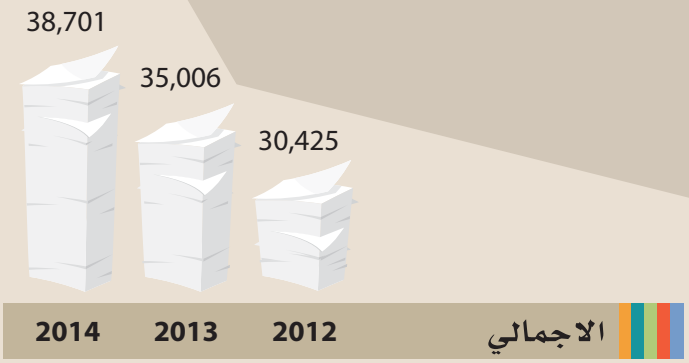


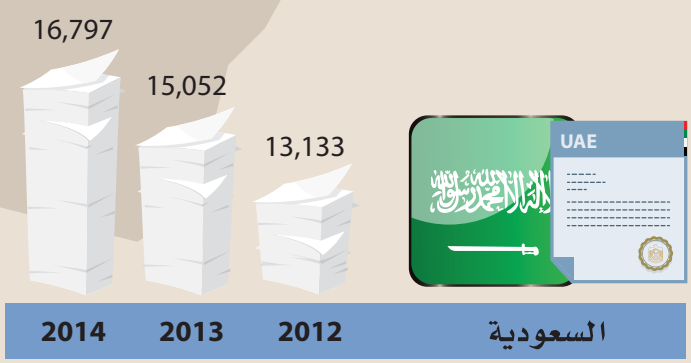


المصدر : دوائر التنمية الاقتصادية والبلديات

## فروع البنوك الخليجية العاملة بالدولة (2012 – 2014):

ارتفع عدد فروع البنوك الخليجية العاملة في الإمارات العربية المتحدة، من 3 فروع في 2006 إلى 8 فروع في عام 2012 وصولا إلى 10 فروع عام 2014. وقد تصدرت الكويت قائمة الدول الخليجية بواقع 4 فروع، اثنين لبنك الكويت الوطني، واثنين للبنك الأهلي الكويتي، في حين تملك كل من بنوك سلطنة عمان ودولة قطر فرعين لكل منهما، بينما يوجد فرع واحد لكل من بنوك البحرين والسعودية.

# فروع البنوك الخليجية العاملة بالدولة (٢٠١٢ - ٢٠١٤)

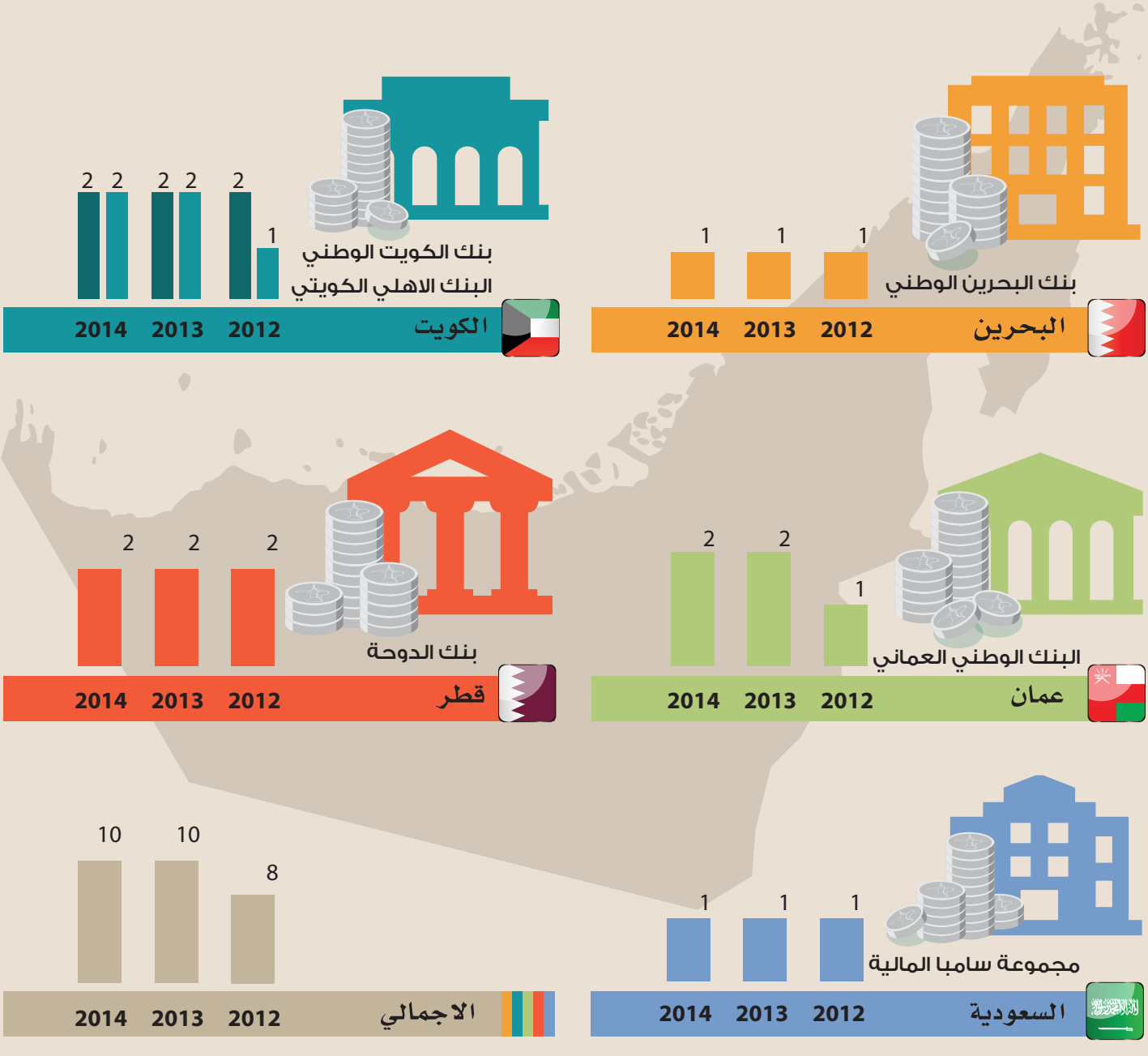

## تداول وشراء الأسهم:

شهدت أعداد شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون عدة زيادات منذ عام 2006، الذي سجل 55 شركة من أصل 125 شركة مساهمة عامة، مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، أي ما نسبته 44%. وفي العام الذي يليه مباشرة ارتفع العدد إلى 73، وصولا إلى 80 شركة سنة 2014 أي ما نسبته 74% من إجمالي الشركات المسجلة لدى الهيئة. وبالإجمال، فقد نما عدد الشركات المسموح بتداول أسهمها لمواطني التعاون بنسبة 45.4 % في الفترة 2006–2014.

أما بخصوص الحصص النسبية للمستثمرين الخليجيين، في شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها، فقد تصدر المستثمرون السعوديون القائمة بحصة نسبية معدلها 55.6% في الفترة 2006–2014، تلاهم المستثمرون العمانيون بمعدل 16.5 %، وبمعدل قريب حل الكويتيون في المركز الثالث بمعدل 15.3%، ومن ثم القطريون والبحرينيون بمعدل 6.3% تقريبا لكل منهما.

وإذا ما نظرنا إلى قيم رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المسموح بتداول أسهمها للخليجيين، نجد أنها شكلت في المعدل 45.2% من إجمالي قيمة رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والسلع في الفترة 2011 – 2014، حيث ارتفعت من 113.347 مليار درهم من إجمالي 249.078 مليار درهم في عام 2011، إلى 148.942 مليار درهم من إجمالي 329.039 مليار درهم في عام 2014.

# عدد شركات المساهمة الخليجية المدرجة بأسواق المال الإماراتية خلال الأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٤م

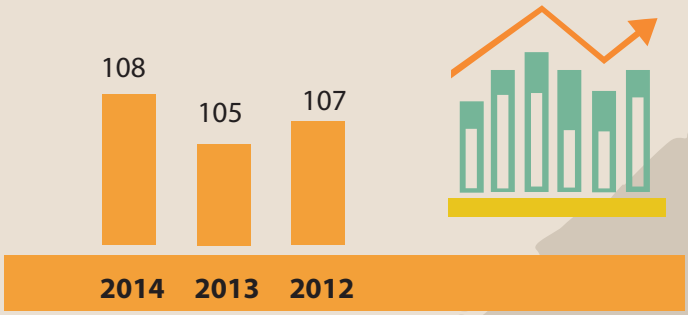


عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الاوراق المالية والسلع

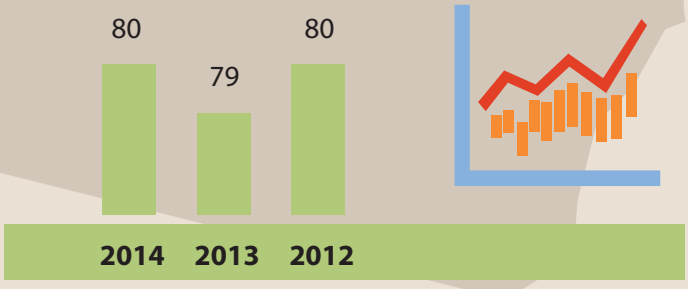


عدد شركات المساهمة العامة المسموح بتداول اسهمها للخليجيين

المصدر : هيئة الاوراق المالية والسلع

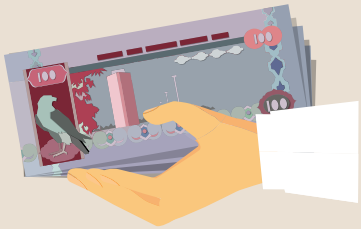

## عدد شركات المساهمة العامة وقيم رؤوس الأموال خلال الأعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤)

*القيمة بمليون درهم

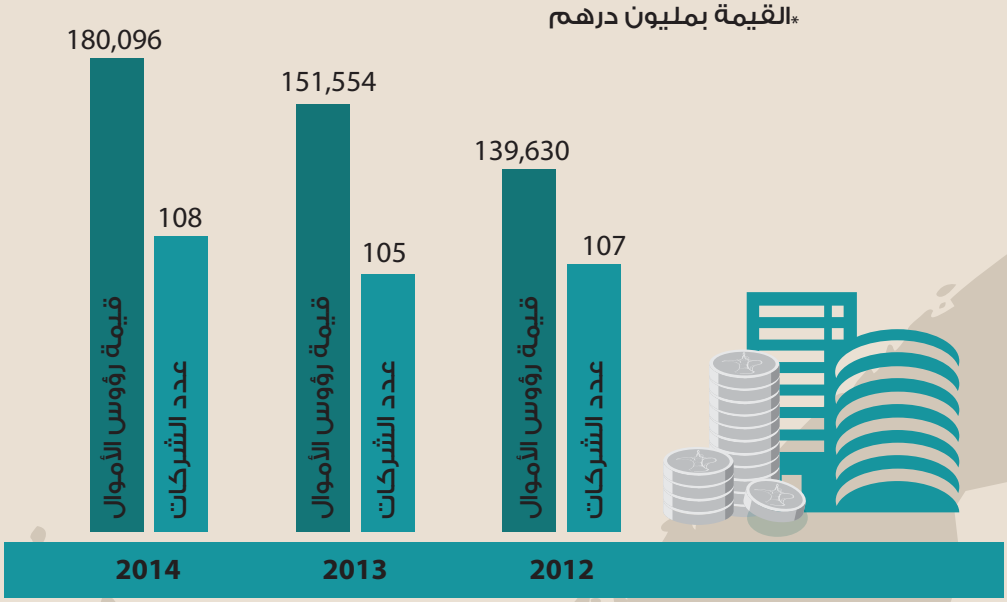


عدد شركات المساهمة العامة المسجلة لدى هيئة الاوراق المالية والسلع

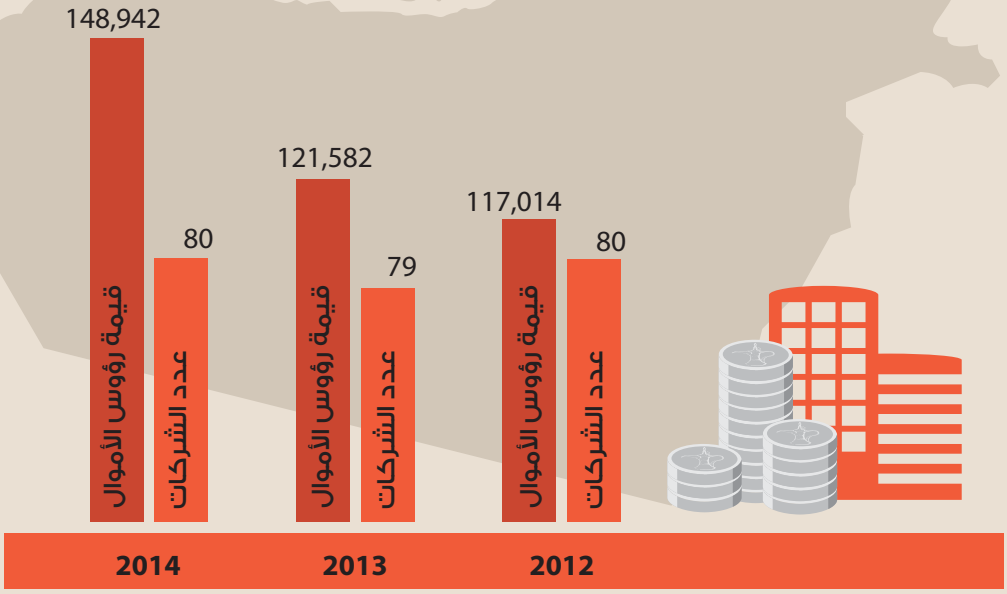


عدد شركات المساهمة العامة المسموح بتداول اسهمها للخليجيين

المصدر : هيئة الاوراق المالية والسلع

# عدد المستثمرين الخليجيين في شركات المساهمة العامة وقيم رؤوس الأموال

*القيمة بمليون درهم

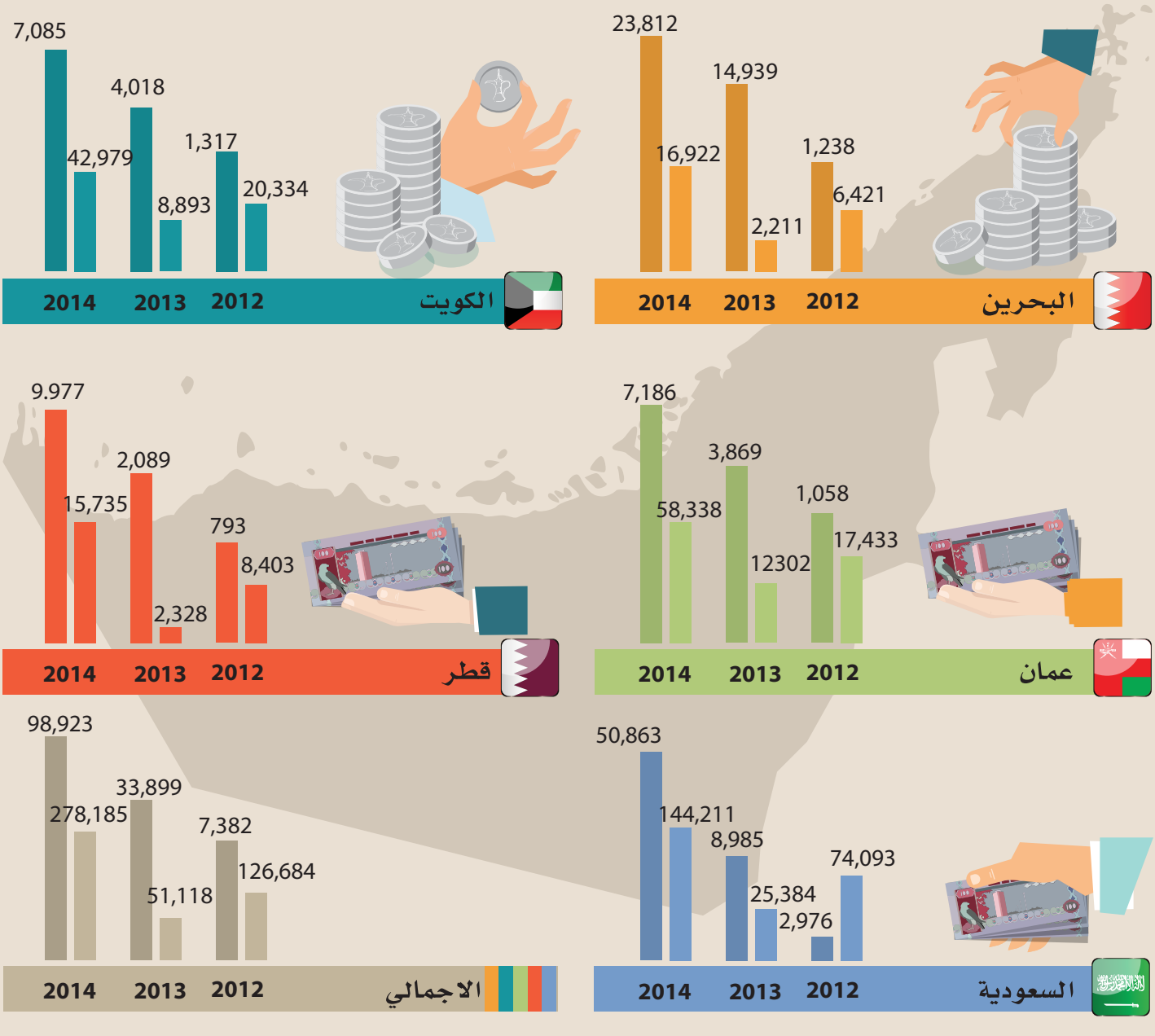


ملاحظة: العمود الأول يمثل عدد المستثمرين والعمود الثاني يمثل قيمة رؤوس الأموال

المصدر : هيئة الاوراق المالية والسلع

## تملك العقار:

شهد العام 2014 تسجيل 18،032 حيازة عقارية جديدة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تصدر المستثمرون السعوديون المشهد بنسبة 47.1 %، وحل المستثمرون الكويتيون في المرتبة الثانية بنسبة 28.7%، في حين سجل البحرينيون والقطريون والعمانيون نسبة 8.6% و8.4% و7.2% على التوالي. وبالإجمال، فقد بلغ معدل الحصص النسبية للمستثمرين العقاريين الخليجيين في الفترة 2006 – 2014، 48.5% للكويتيين، و23.6% للسعوديين ومن ثم 12.6% للقطريين، كما حل المستثمرون البحرينيون والعمانيون في المركزين الرابع والخامس بمعدل 8.4%و7% على الترتيب.

# عدد مواطني دول مجلس التعاون المتملكين للعقار في الدولة (سنوي)

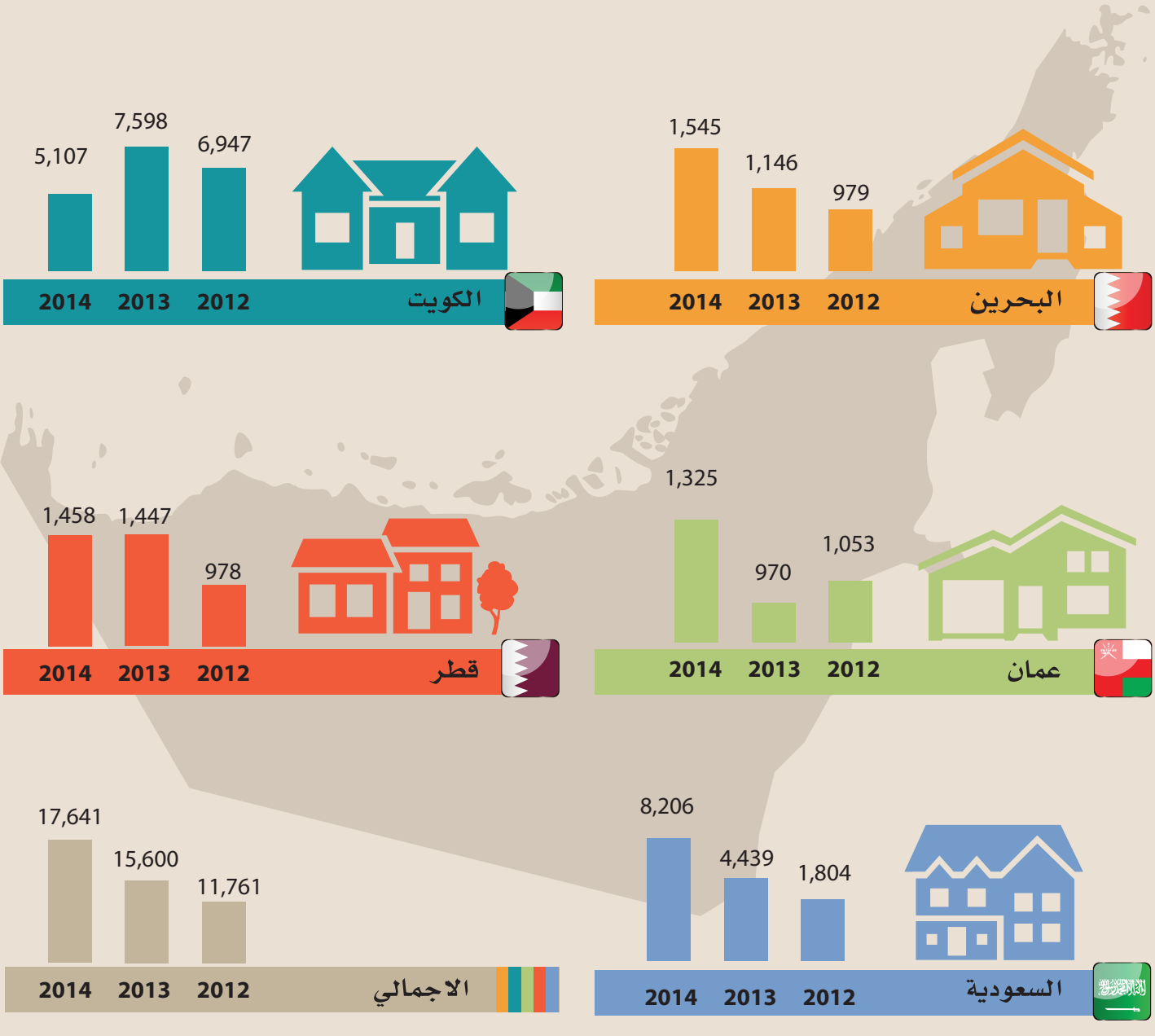


المصدر : دوائر الاراضي والاملاك والتسجيل العقاري والبلديات

## تملك العقار:

تظهر البيانات التراكمية للحيازات العقارية لمواطني دول المجلس، أن عدد المتملكين للعقار ازداد من 15،302 في 2006، وصولا إلى 44،902 في 2011، ليقفز إلى 90،295 في عام 2014. وعلى امتداد الفترة من 2006 إلى 2014، نمت الحيازات العقارية الخليجية بنسبة 490%، أي بمعدل نمو سنوي مركب 24.8%، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الجاذبية الاستثمارية التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة في شتى المجالات، ومنها القطاع العقاري، الذي يشكل استثماراً مضمونا وآمنا على المدى الطويل.

# عدد مواطني دول مجلس التعاون المتملكين للعقار في الدولة (تراكمي)

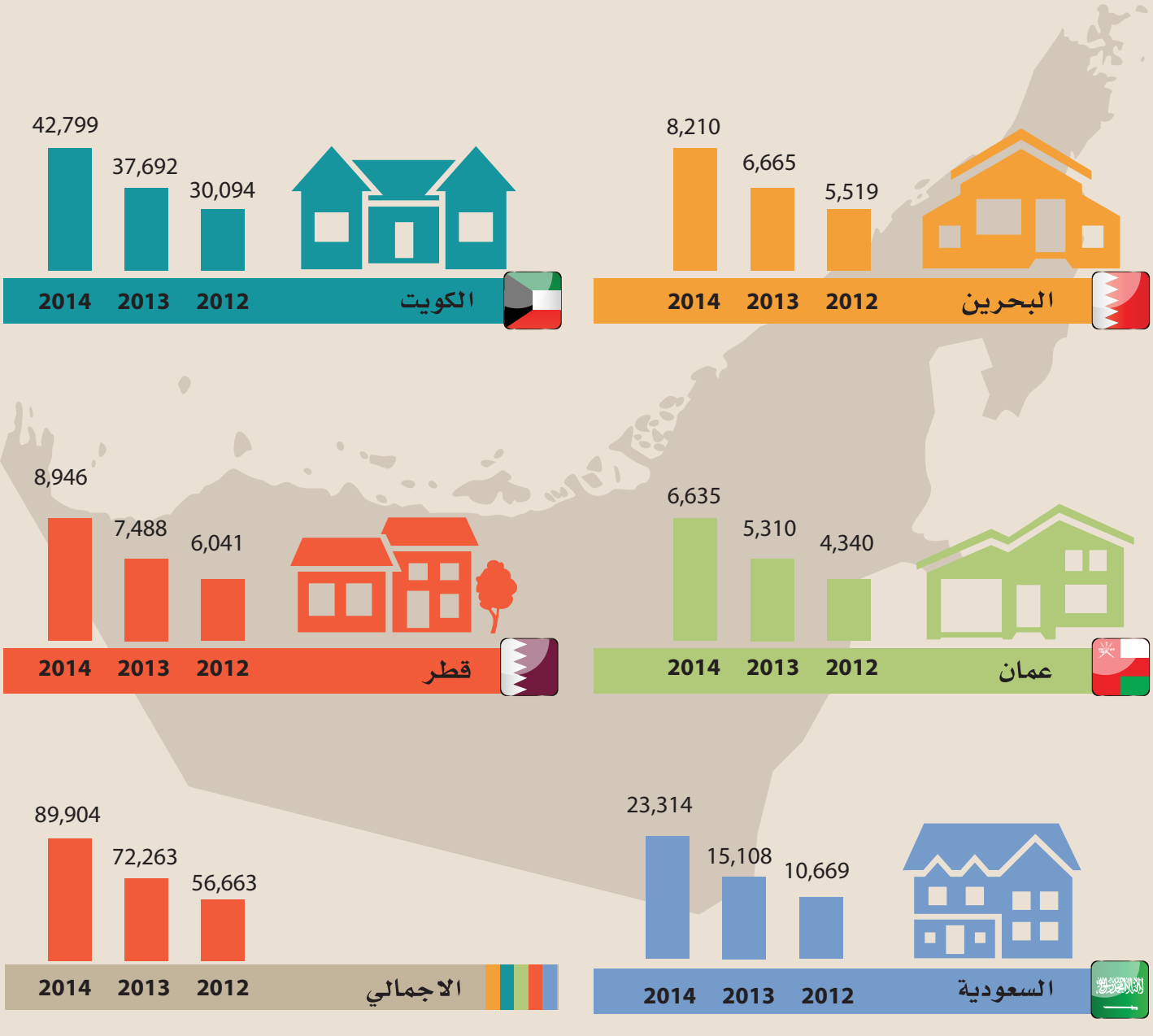


المصدر : دوائر الاراضي والاملاك والتسجيل العقاري والبلديات

## العمل في القطاعات الحكومية والاهلية:

ازداد عدد الموظفين من مواطني دول مجلس التعاون، في القطاع الحكومي الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، من 645 في عام 2012، إلى 1،041 في عام 2014؛ أي بنمو نسبة 61.4%، وقد استحوذت فيه سلطنة عمان على مرتبة الصدارة بواقع 895 موظفا؛ أي ما نسبته 86% من الإجمالي، تلتها البحرين بواقع 68 موظفا ومن ثم السعودية التي سجلت 51 موظفا، وفي المرتبتين الرابعة والخامسة حلت كل من قطر والكويت بواقع 16 و11 موظفا على التوالي.

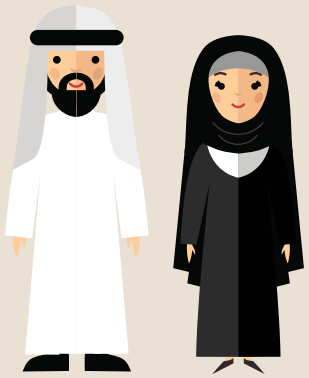

# عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي

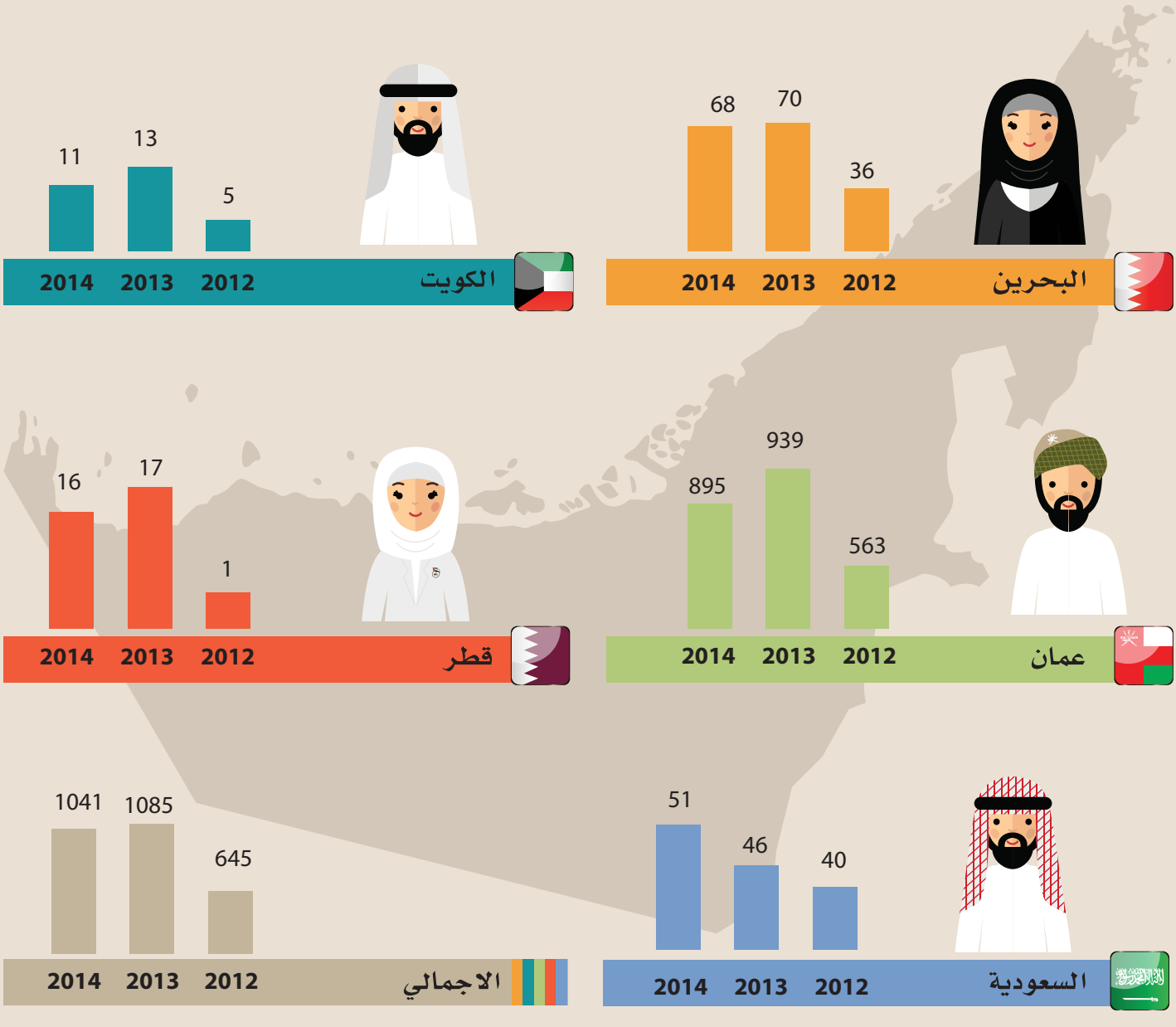


المصدر : الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

## العمل في القطاعات الحكومية والاهلية:

شهد القطاع الخاص زيادات مطردة في أعداد مواطني دول المجلس العاملين في الدولة، حيث ازداد عدد العاملين من 419 في عام 2006، إلى 3،567 عام 2014؛ أي بنمو نسبته 751.3 %، أو بمعدل نمو سنوي مركب مقداره 30.7%. وقد سجلت الحصص النسبية للخليجيين العاملين في القطاع الخاص تذبذبا في الفترة 2006 2014–، إلا أن عمان حافظت على معدل 56.4% في الفترة المذكورة، تلتها الكويت بمعدل 17.3 %، ومن ثم البحرين بمعدل 13.2%، كما سجلت السعودية معدل 12.6% أما مساهمة قطر في وظائف القطاع الخاص فكانت أقل من 1%.

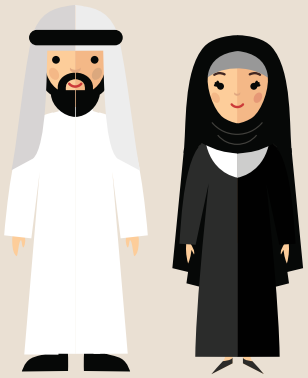

# عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص

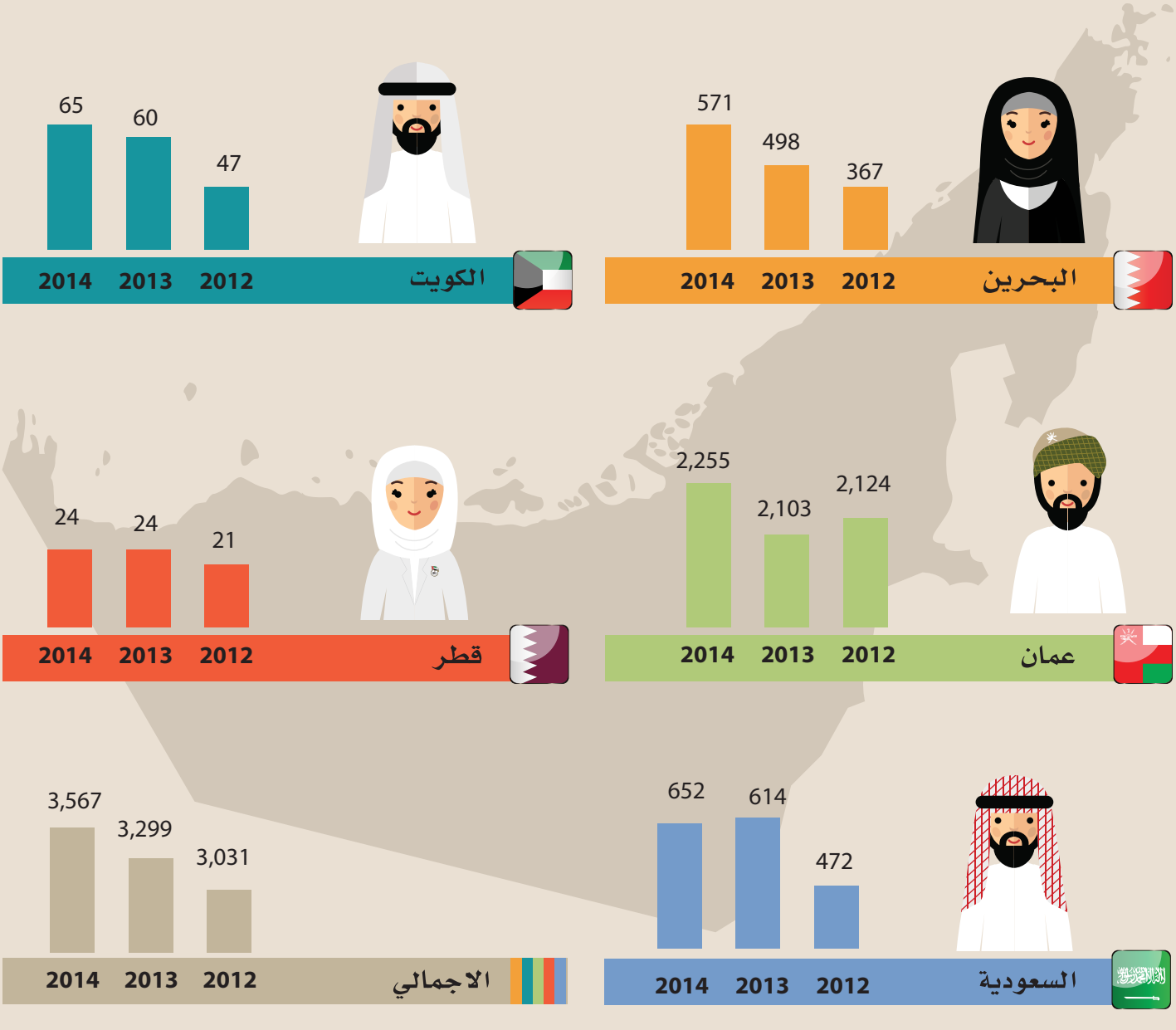


المصدر : وزارة العمل

## العمل في القطاعات الحكومية والاهلية:

ازداد إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل الخاص من مواطني دول المجلس من كافة المستويات المهارية؛ حيث ازداد الإجمالي من 200 إلى 268 بين عامي 2013 و2014. أما بخصوص التوزيع النسبي للمستويات المهارية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون، فقد سجلت المملكة العربية السعودية أعلى حضور في فئة الاختصاصي، وذلك بواقع 32.2%، تلتها مملكة البحرين بواقع 30.5 %، ومن ثم سلطنة عمان بواقع 30.7%. أما دولة الكويت ودولة قطر فقد سجلتا 5% و1.6% على التوالي. وفي فئة الفني احتلت عمان مركز الصدارة بنسبة 61.8%، وكذالك في فئات الفني والماهر ومحدود المهارة بنسبة 73.7% و72.3% و79.1% على الترتيب.

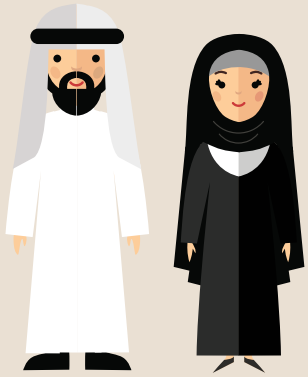

# عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص حسب المستوى المهني

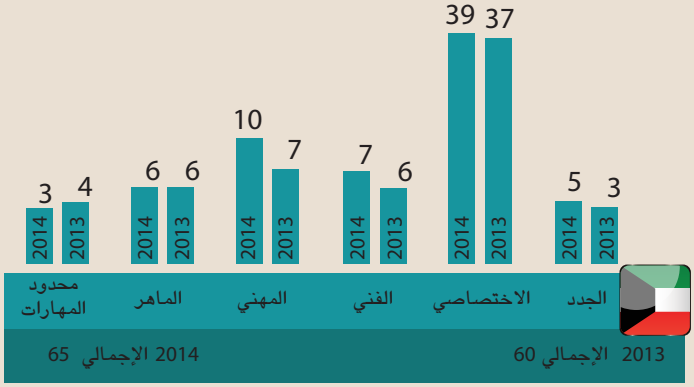


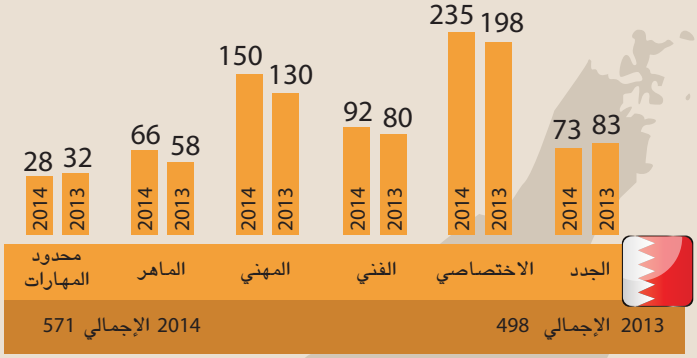


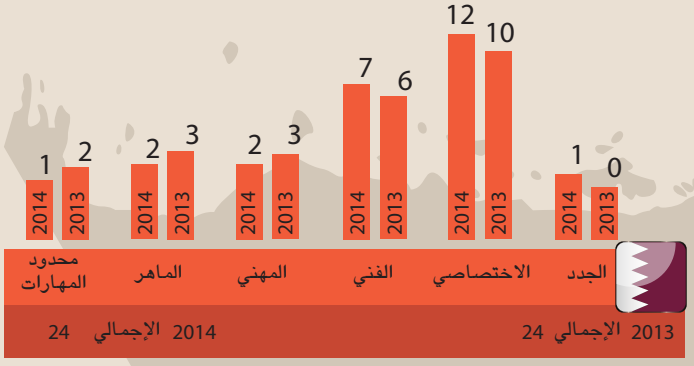


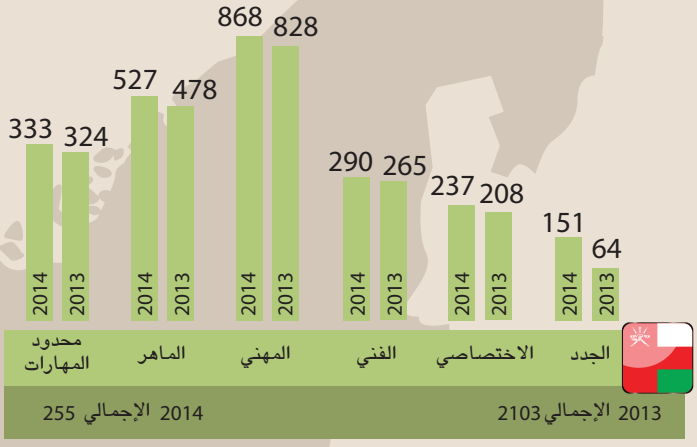


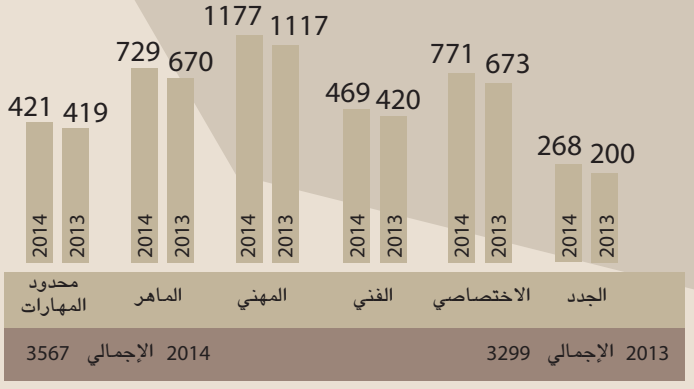


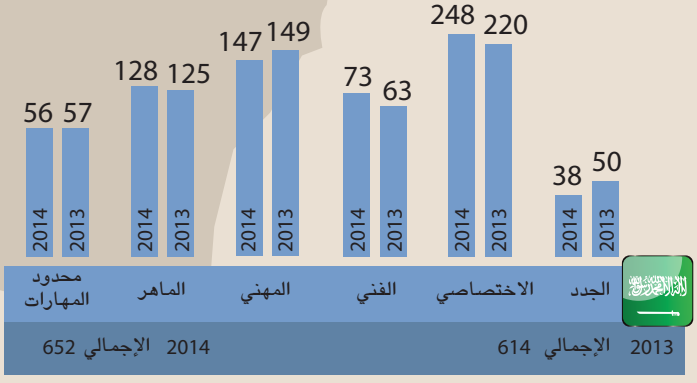


المصدر : وزارة العمل

## التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية):

تزايدت أعداد مواطني دول مجلس التعاون المستفيدين من مد الحماية التأمينية في القطاعين الحكومي والخاص، حيث ارتفع العدد من 5،698 مستفيدا في 2012 إلى 9،117 مستفيدا في 2014، وذلك بنمو نسبته 60%. وقد سجلت سلطنة عمان أكبر عدد من المستفيدين بواقع 7،124 كما احتلت البحرين المرتبة الثانية بواقع 1،041 مستفيدا، تلتها المملكة العربية السعودية بواقع 825. في حين سجلت الكويت وقطر 105 و22 على التوالي.

## اجمالي المستفيدين من (مد الحماية التأمينية)

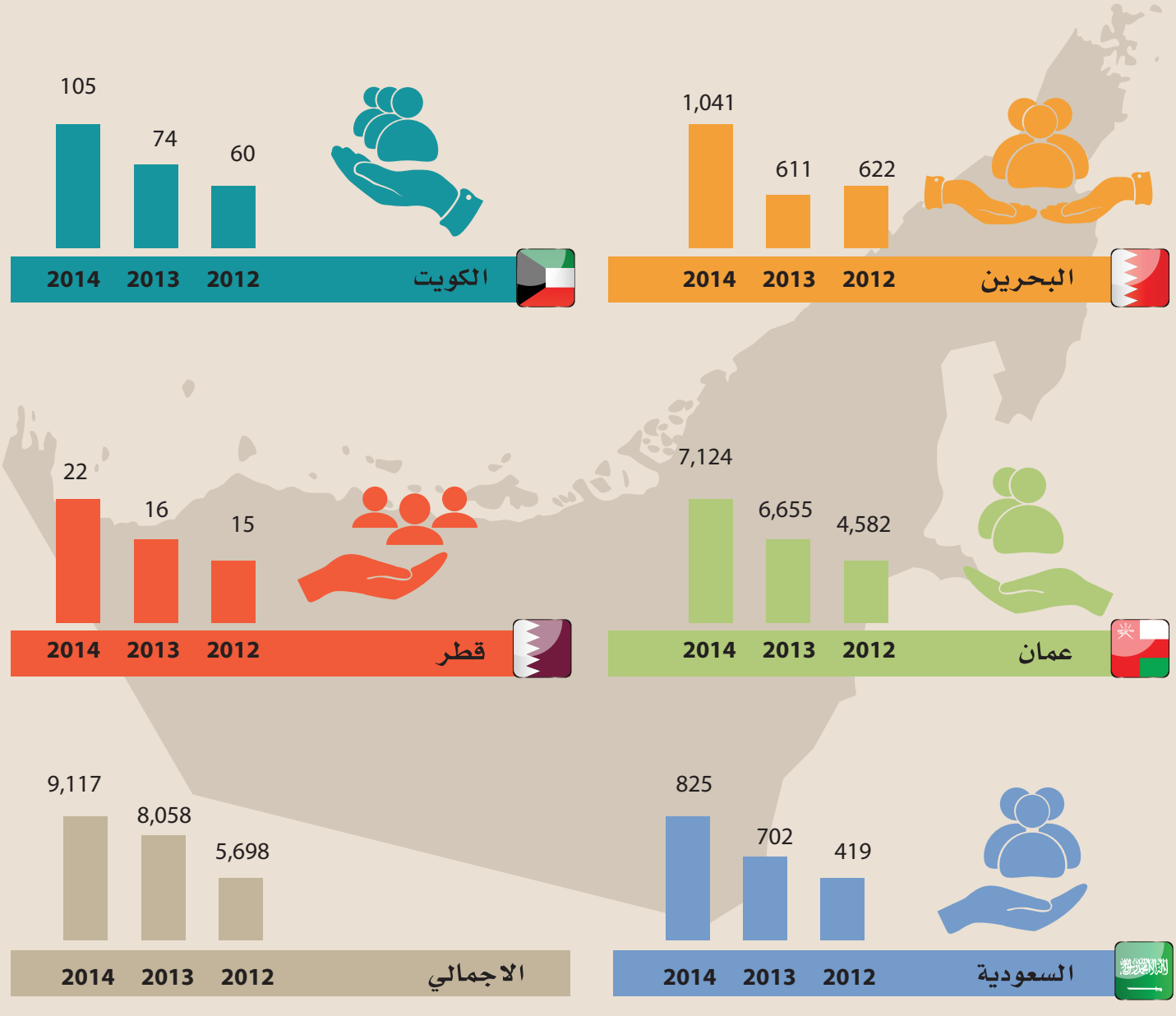


المصدر : الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

## التأمين الاجتماعي والتقاعد (مد الحماية التأمينية):

في القطاع الحكومي ارتفع عدد الخليجيين المستفيدين من مد الحماية التأمينية من 4،207 في 2012 إلى 6،623 في 2014، أي بنمو نسبه 57.4 %؛ حيث شكل المستفيدون العمانيون نسبة 84.5% من الإجمالي، تلاهم البحرينيون ثم السعوديون بنسب 7.6% و7.4% على التوالي.

أما في القطاع الخاص فقد ارتفع إجمالي عدد المستفيدين من 1،491 في عام 2012، إلى 2،494 في عام 2014، أي بزيادة نسبتها 67.3 % وكما في القطاع الحكومي، فقد تصدر المستفيدون من مواطني سلطنة عمان المشهد بنسبة 78.1% من الإجمالي.

# المستفيدون من القطاعين الحكومي والخاص خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤

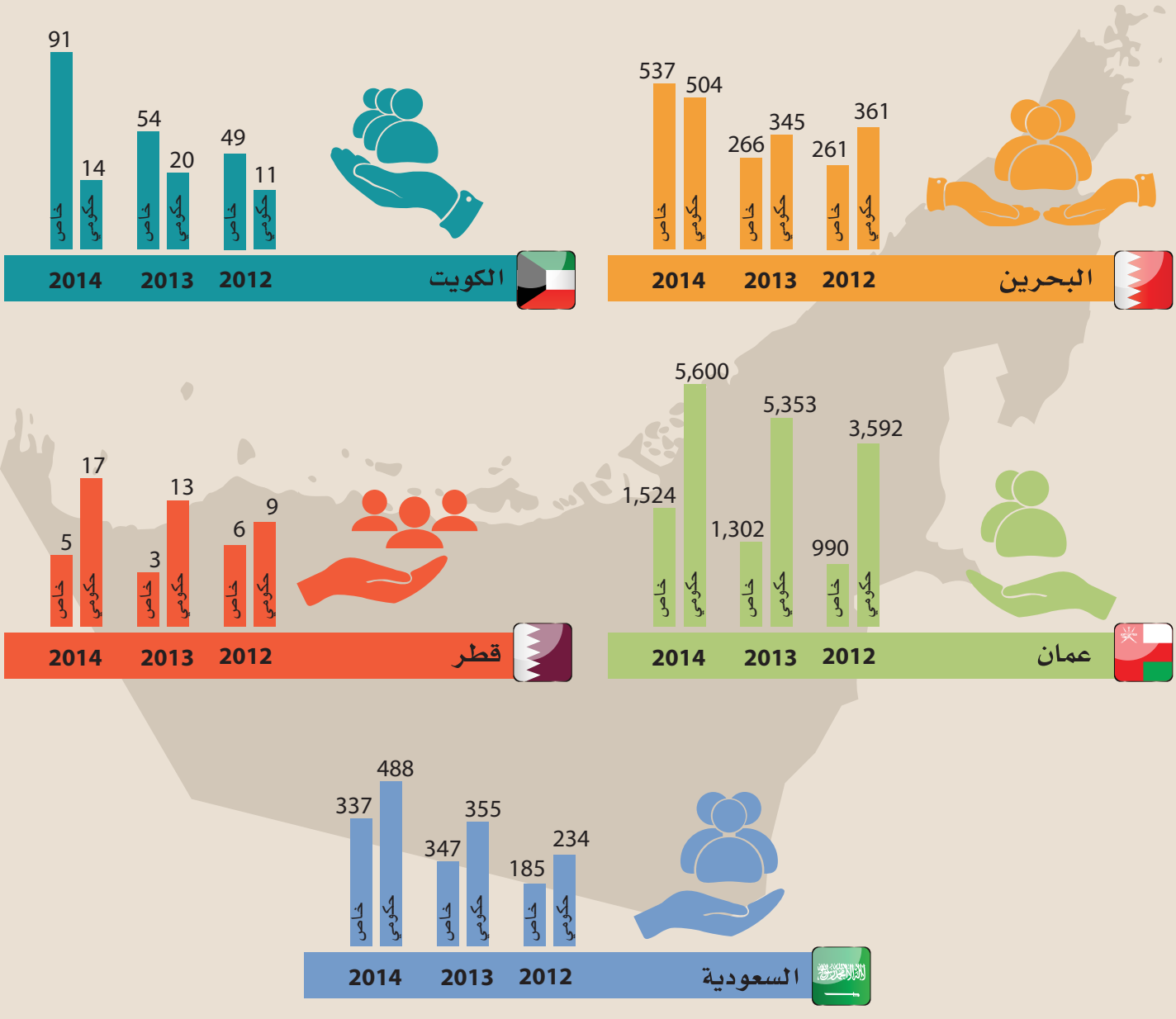


المصدر : الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

## الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام):

وفي مجال استفادة مواطني دول مجلس التعاون من الخدمات التعليمية في الدولة، فقد شهدت أعداد الطلبة الخليجيين تطورات مهمة منذ العام 2010، حيث ازداد عدد طلاب الحلقة الأولى في التعليم الحكومي من 4،891 في 2010، إلى 5،859 في 2014. أما الحلقة الثانية فقد ارتفع عدد الطلبة الخليجيين فيها من 4،134 إلى 4،394 في نفس الفترة. وبالنسبة للمرحلة الثانوية، فقد شهدت الأعداد زيادة من 2،886 إلى 3،120 في الفترة المذكورة، مسجلة بذلك نسب نمو 19.8% و6.3% و8.1% على الترتيب. وقد كان للطلبة العمانيين الحظ الأوفى في جميع المراحل، حيث بلغت نسبتهم 77.4% في الحلقة الأولى في عام 2014، و78.8% في الحلقة الثانية لنفس العام. وفي المرحلة الثانوية، فقد سجل العمانيون نسبة 80.2 % من الإجمالي في السنة المذكورة.

# عدد طلاب مجلس التعاون في المدارس الحكومية

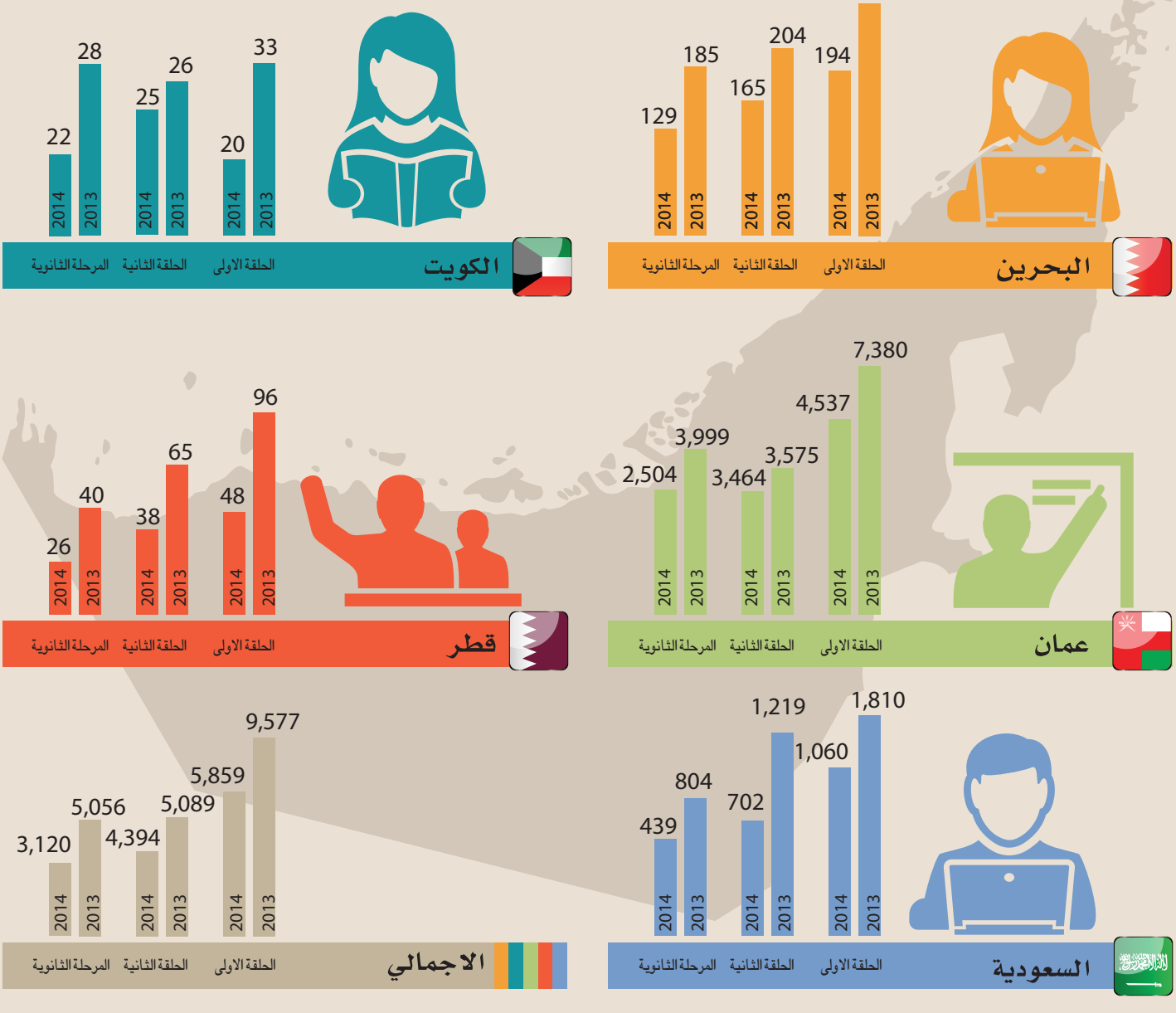


*المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مجلس أبوظبي للتعليم

## الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام):

أما أعداد طلبة مجلس التعاون في المدارس الخاصة في الدولة، فقد شهدت هي الأخرى زيادات مهمة، إذ ارتفع عدد الطلبة الخليجيين من 1،507 في 2010، إلى 2،098 في عام 2014 للحلقة الأولى، ومن 749 إلى 833 للحلقة الثانية في نفس الفترة، بخلاف المرحلة الثانوية التي سجلت انخفاضا طفيفا من 552 إلى 548 في الفترة ذاتها، مسجلة بذلك نسب نمو 39.2% و11.2% ونسبة انخفاض 0.72% على التوالي. وكما في التعليم العام، تصدر طلبة سلطنة عمان المشهد في التعليم الخاص أيضا، حيث كانت نسبتهم من الإجمالي 55.3% و45.5% و43 % في المراحل الثلاث على الترتيب.

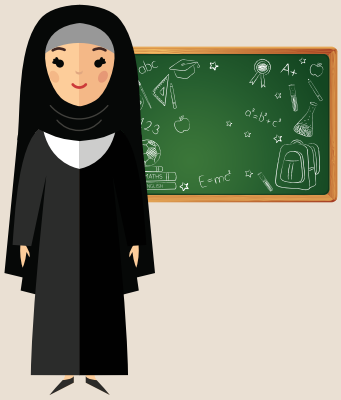

# عدد طلاب مجلس التعاون في المدارس الخاصة

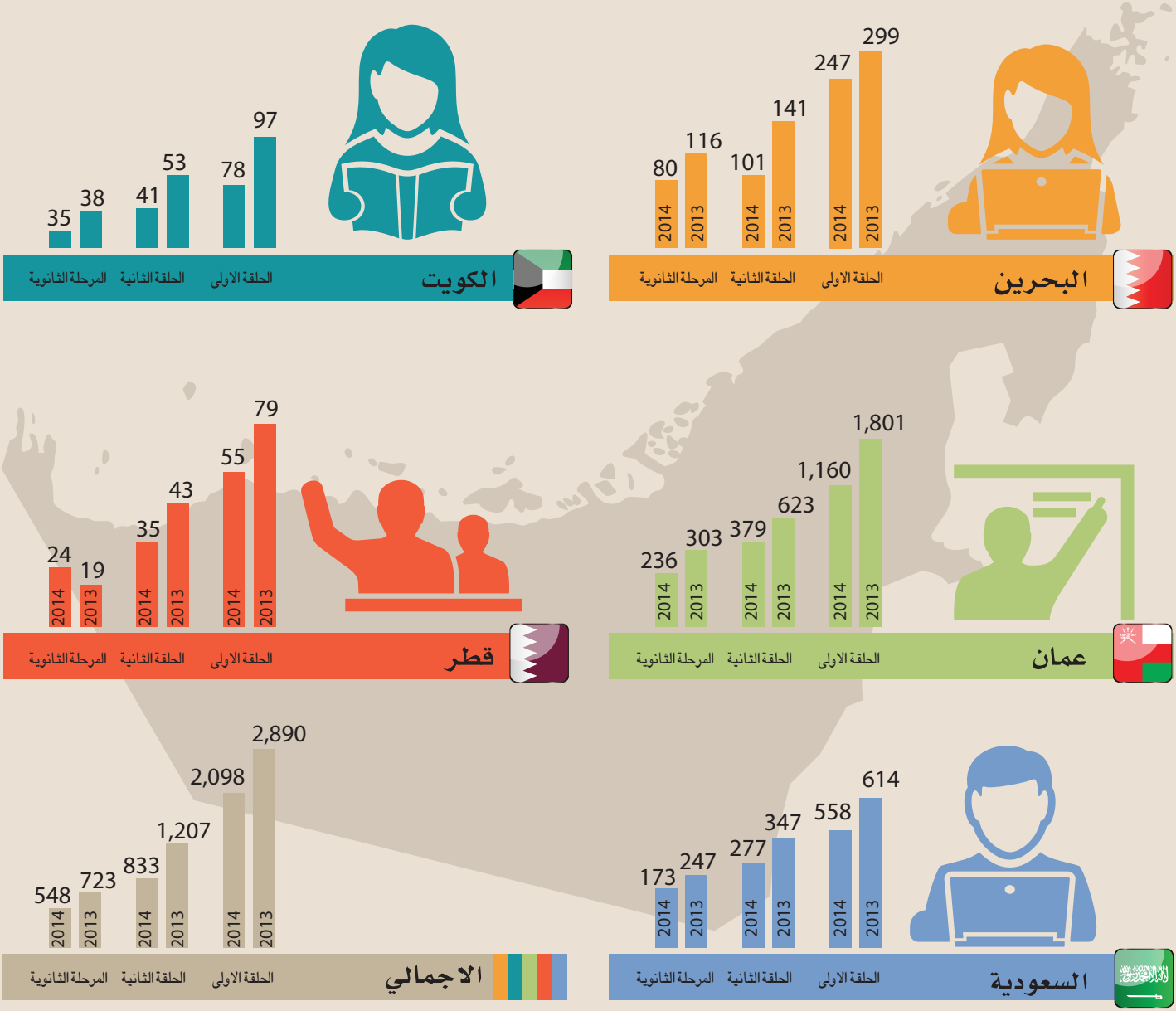


*المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مجلس أبوظبي للتعليم ، هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي

## الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العام):

أما بخصوص التوزيع النوعي، فقد تقاربت أعداد الذكور والإناث، حيث بلغت في المدارس الحكومية 2،925 من الذكور مقابل 2،934 من الإناث للمرحلة الابتدائية، و2،211 مقابل 2،183 للمرحلة الإعدادية، في حين سجلت المرحلة الثانوية 1،512 من الذكور، مقابل 1،608 من الإناث لنفس السنة. وبالإجمال، فقد بلغت أعداد الذكور في جميع المراحل 6،648 مقابل 6،725 من الإناث. أما في المدارس الخاصة، فيسجل الطلبة الخليجيون من الذكور حضورا أعلى من الإناث في جميع المراحل، حيث بلغ عددهم 1،892 مقابل 1،587 من الإناث.

## مجموع الطلبة في الإمارات ٢٠١٤:
## المدارس الحكومية والخاصة











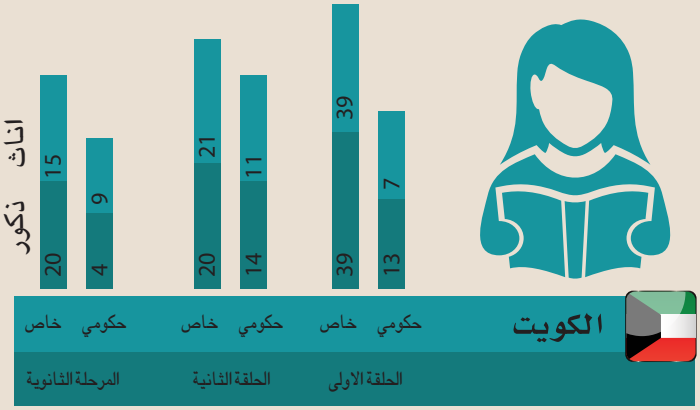


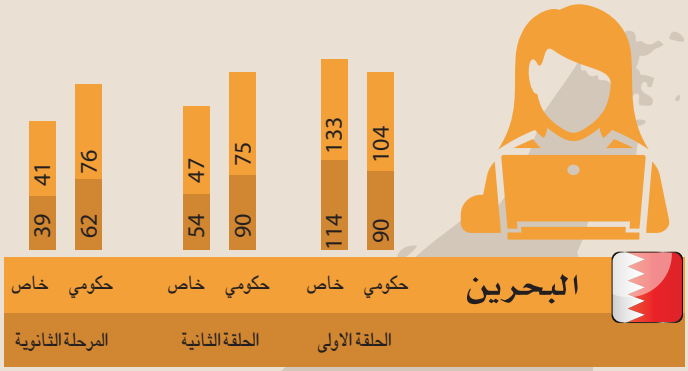


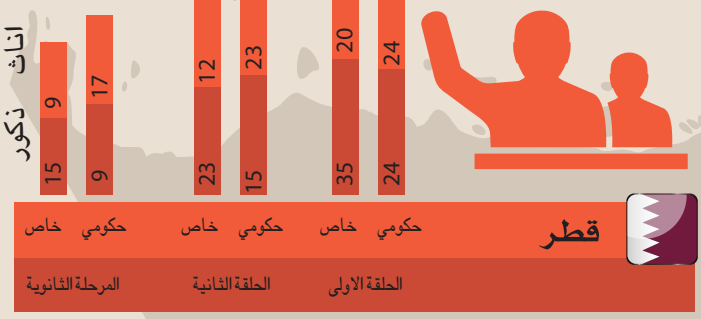


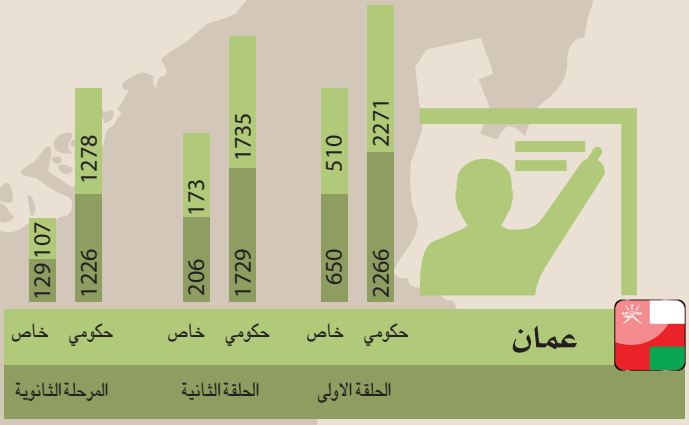


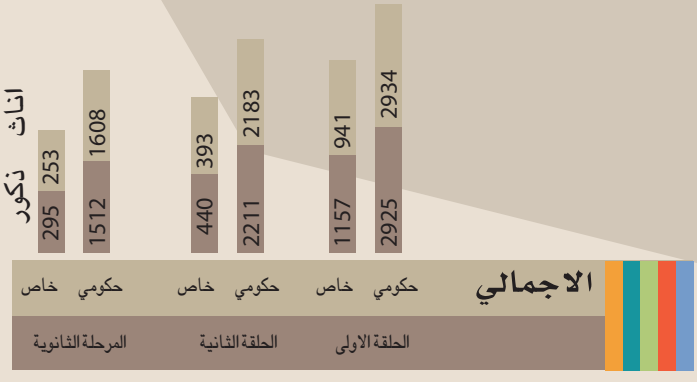


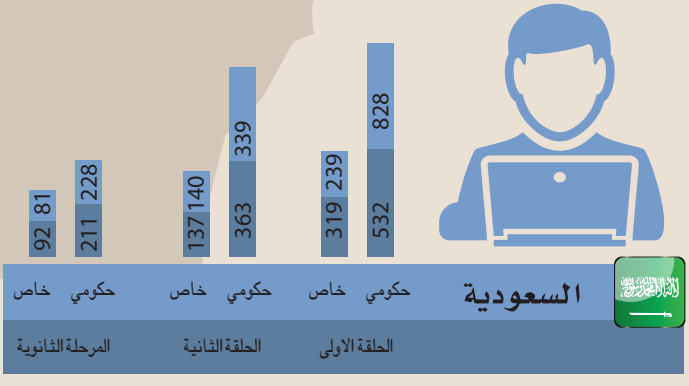


*المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مجلس أبوظبي للتعليم ، هيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي

## الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي):

سجلت أعداد الطلبة الخليجيين الدارسين في الجامعات الحكومية في الدولة، نموا قدره 18.1% في الفترة 2006 2014–، حيث ازدادت أعداد الطلبة من 650 إلى 768 في الفترة المذكورة، وقد بلغ معدل الحصة النسبية في هذه الفترة 83.2% للطلبة العمانيين، يليهم طلبة السعودية بمعدل 9.2 %، في حين تتقاسم الدول الأعضاء الأخرى النسبة المتبقية.

# عدد الطلاب من دول المجلس المسجلين في جامعات التعليم العالي بالدولة (الجامعات الحكومية)

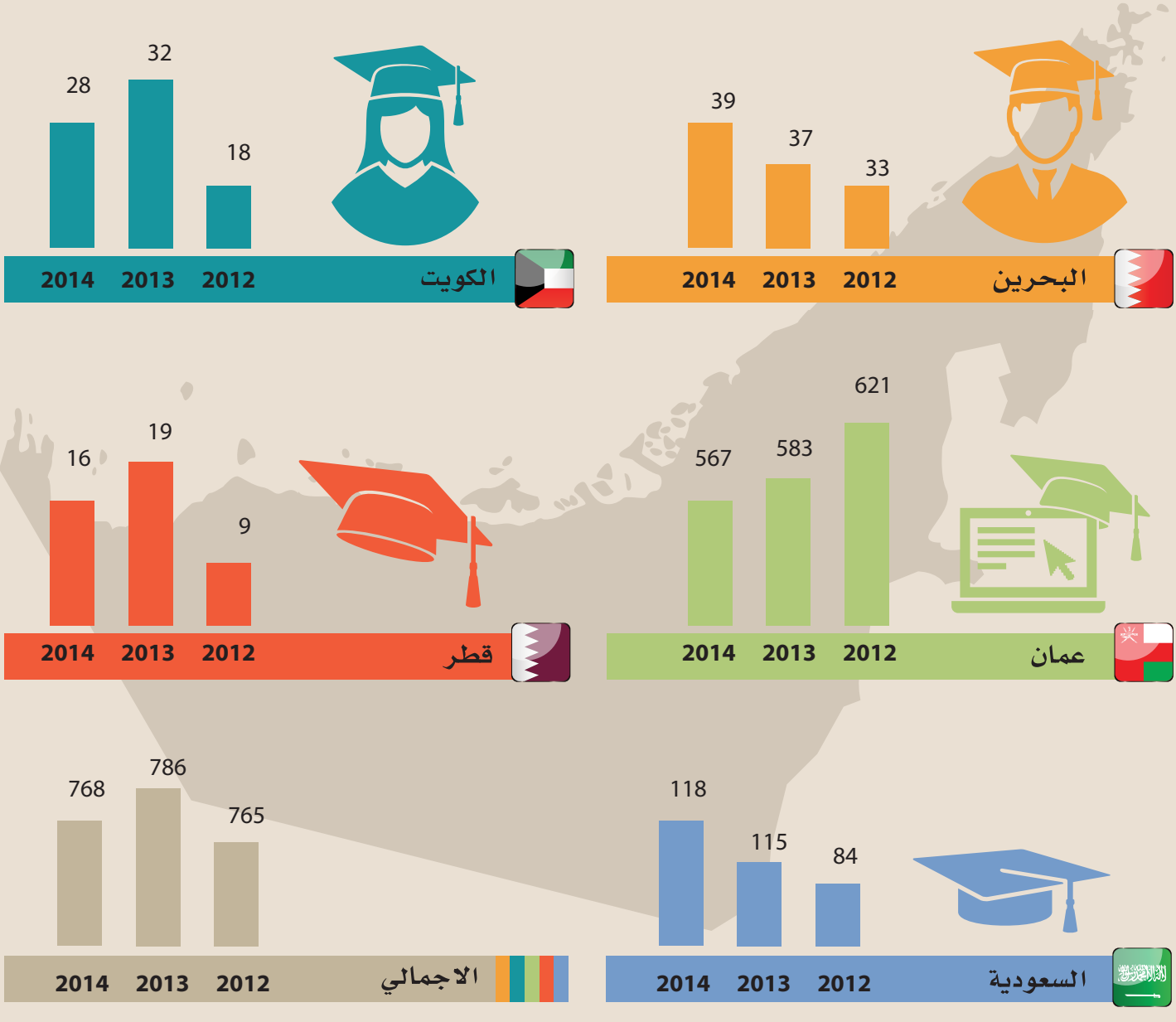


*المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

## الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي):

شهدت الجامعات الخاصة نمواً مطرداً في الفترة من 2009 إلى 2014، إذ ازداد عدد طلبة دول مجلس التعاون المسجلين في هذه الجامعات من 6،407 إلى 9،099 في الفترة سالفة الذكر، أي بنسبة نمو 42%. وبخصوص التوزيع النسبي للطلبة الخليجيين في هذه الجامعات، فقد بلغ معدل الحصة النسبية 62.5 % لسلطنة عمان، تلتها المملكة العربية السعودية بمعدل 16%، ومن ثم دولة الكويت بمعدل 12.3%، في حين ساهمت كل من البحرين وقطر بمعدل 5.6% و3.6% على الترتيب.

# عدد الطلاب من دول المجلس المسجلين في جامعات التعليم العالي بالدولة (الجامعات الخاصة)

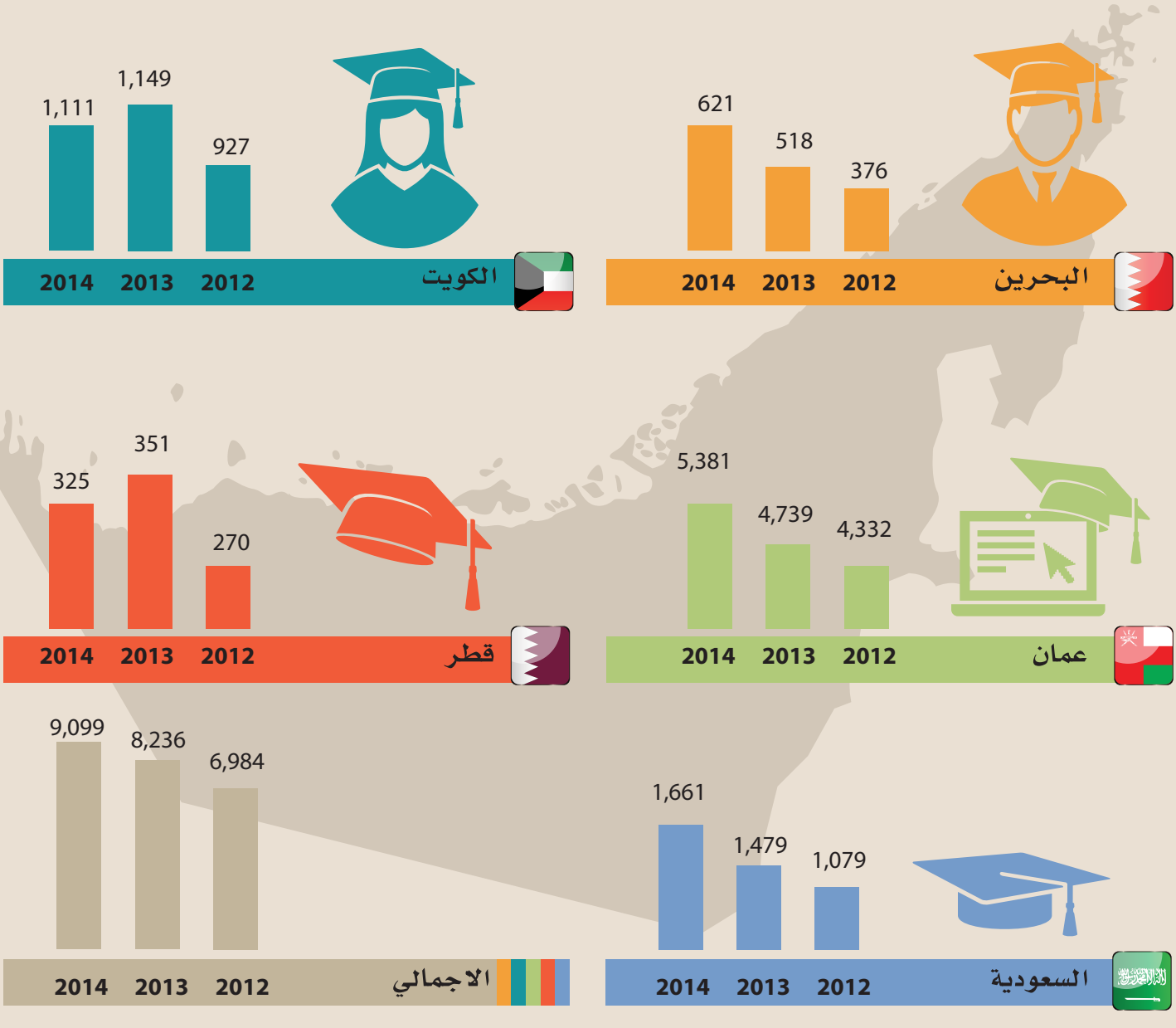


*المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

## الاستفادة من الخدمات التعليمية (التعليم العالي):

على صعيد التوزيع النوعي، فقد سجلت الإناث تفوقا واضحا على الذكور في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، حيث فاقت نسبتهن ضعفي نظرائهن من الذكور. ففي المؤسسات الحكومية، كان هناك 496 طالبة مقابل 152 طالبا للعام الدراسي 2014–2015، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الخاصة، حيث كان هناك 2،020 طالباً مقابل 4،114 طالبة، وهذا يعني أن الفجوة بين الجنسين تميل لصالح الإناث في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي.

## عدد الطلاب من دول المجلس المسجلين في جامعات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالدولة

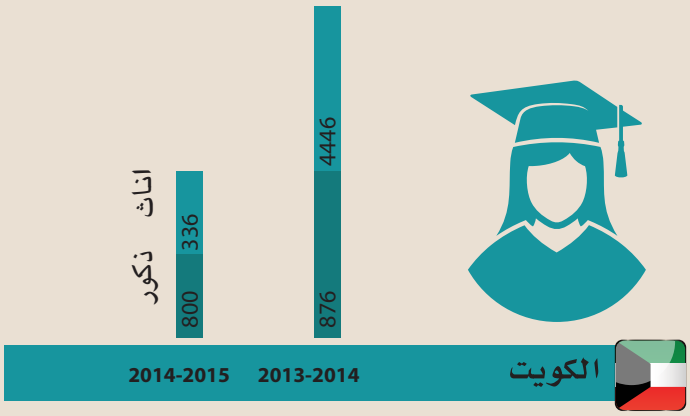


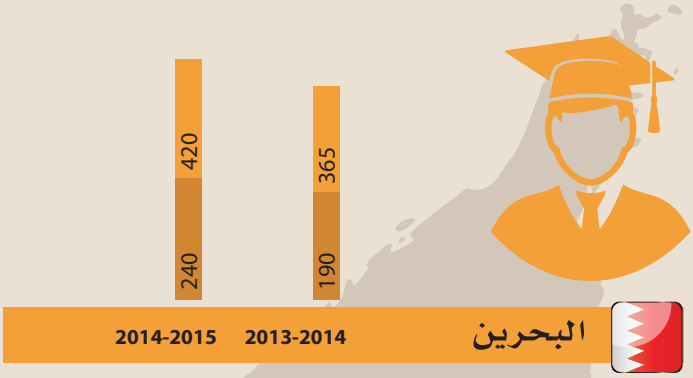


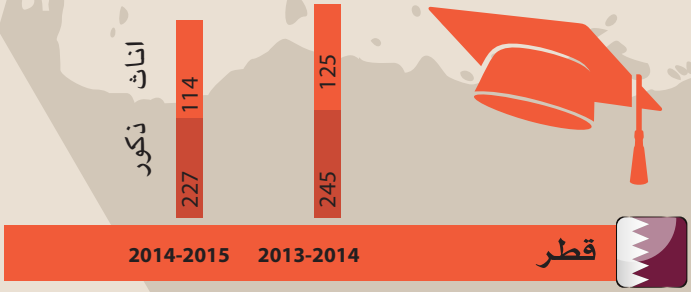


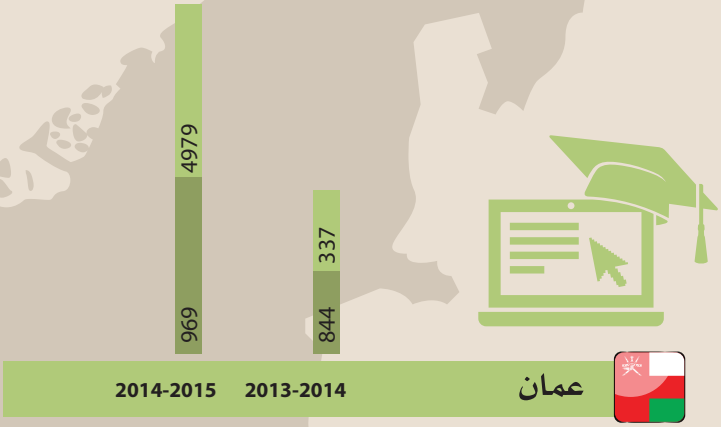


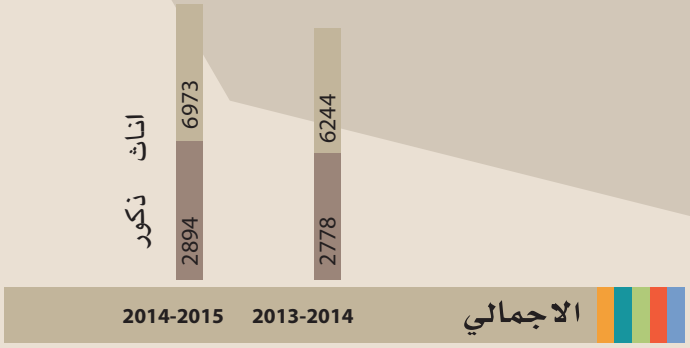


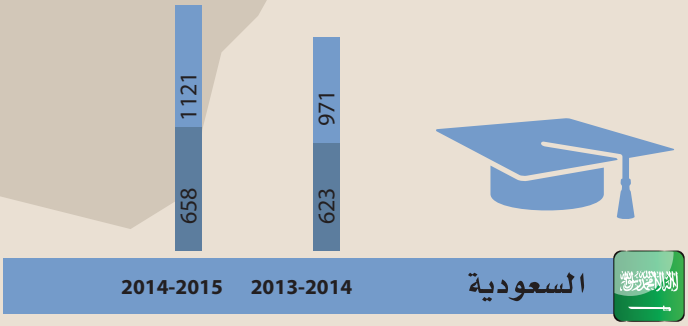


*المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

## الخدمات الصحية:

سجلت أعداد مواطني دول مجلس التعاون، المترددين على المستشفيات والعيادات الخارجية في الإمارات العربية المتحدة، تفاوتا بين العامين الماضيين، حيث كان الإجمالي 340،897 مستفيداً في عام 2013، ارتفع إلى 363،473 مستفيداً في عام 2014، أي بنمو سنوي قدره 6.6%. وفي المرتبة الأولى حل المستفيدون من مواطني سلطنة عمان بنسبة 73.6% في 2014، تلاهم مواطنو المملكة العربية السعودية بنسبة 16.7%، ومن ثم مواطنو مملكة البحرين بنسبة 5.7%، وفي المرتبتين الرابعة والخامسة حل مواطنو دولتي قطر والكويت بنسب 2.7 % و1.4% على الترتيب. علماً أن أغلب أعداد المستفيدين كانت من المترددين على العيادات الخارجية، حيث بلغت نسبتهم 96% من الإجمالي في عام 2014

.

أما أعداد المترددين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لتلقي الخدمات الصحية بالمستشفيات والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، فقد ارتفعت بشكل طفيف بين العامين 2013 و2014، حيث ارتفعت من 35،052 إلى 35،917، أي بزيادة نسبتها 2.5%. وقد تم تقديم معظم الخدمات في المراكز الصحية والعيادات التخصصية، حيث بلغت نسبة المراجعين 87.1% من الإجمالي، في حين شكل المرضى الداخليون في المستشفيات وأقسام الحوادث والطوارئ النسبة المتبقية، وذلك حسب إحصاءات عام 2014.

وإذا ما نظرنا إلى التوزيع النسبي للمراجعين على مستوى الدول الأعضاء، نجد أن المستفيدين من سلطنة عمان شكلوا نسبة 82.5% من الإجمالي في عام 2014، تلاهم البحرينيون بنسبة 8.5%، ومن ثم السعوديون بنسبة 6.3%، أما الكويتيون والقطريون فقد سجلوا نسبة 2.1% و0.7% على الترتيب.

# عدد الحالات المشخصة والمترددون من مواطني مجلس التعاون لتلقي الخدمات الصحية في الامارات العربية المتحدة خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤

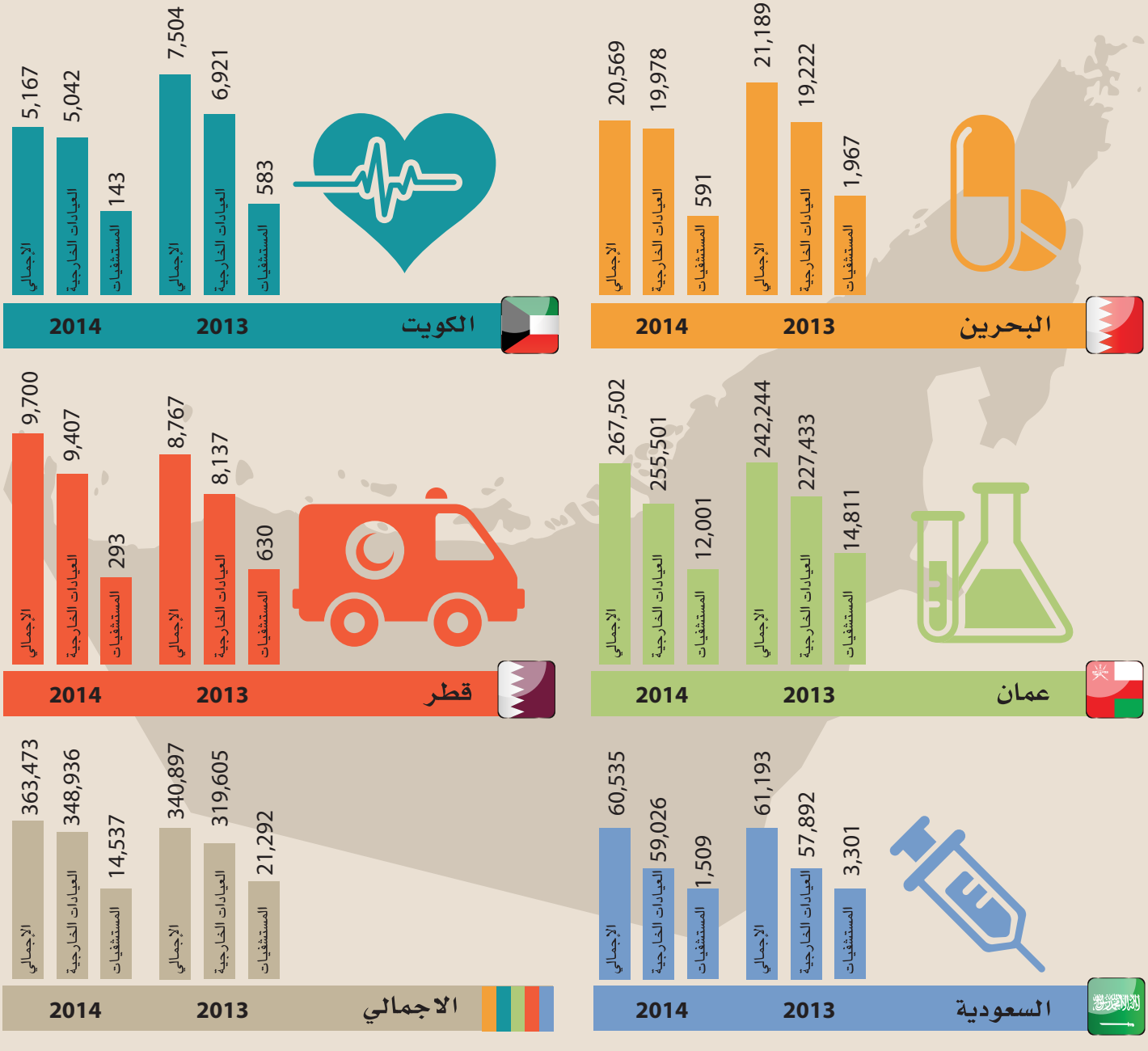


*المصدر : وزارة الصحة، هيئة الصحة – دبي، هيئة الصحة – أبو ظبي

## الخدمات الصحية:

ازداد عدد المشتركين في برنامج التأمين الصحي من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في إمارة أبو ظبي، حيث ارتفع من 39،657 إلى 40،752 مشتركاً بين العامين 2013 و2014، وبمعدل حصة نسبية 78.6% للمشتركين من سلطنة عمان، و14.5% للمشتركين السعوديين، ومن ثم 4.1% للكويت، و2%و0.8% لقطر والكويت على الترتيب.

## عدد المشتركين في برنامج التأمين الصحي من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في إمارة أبوظبي

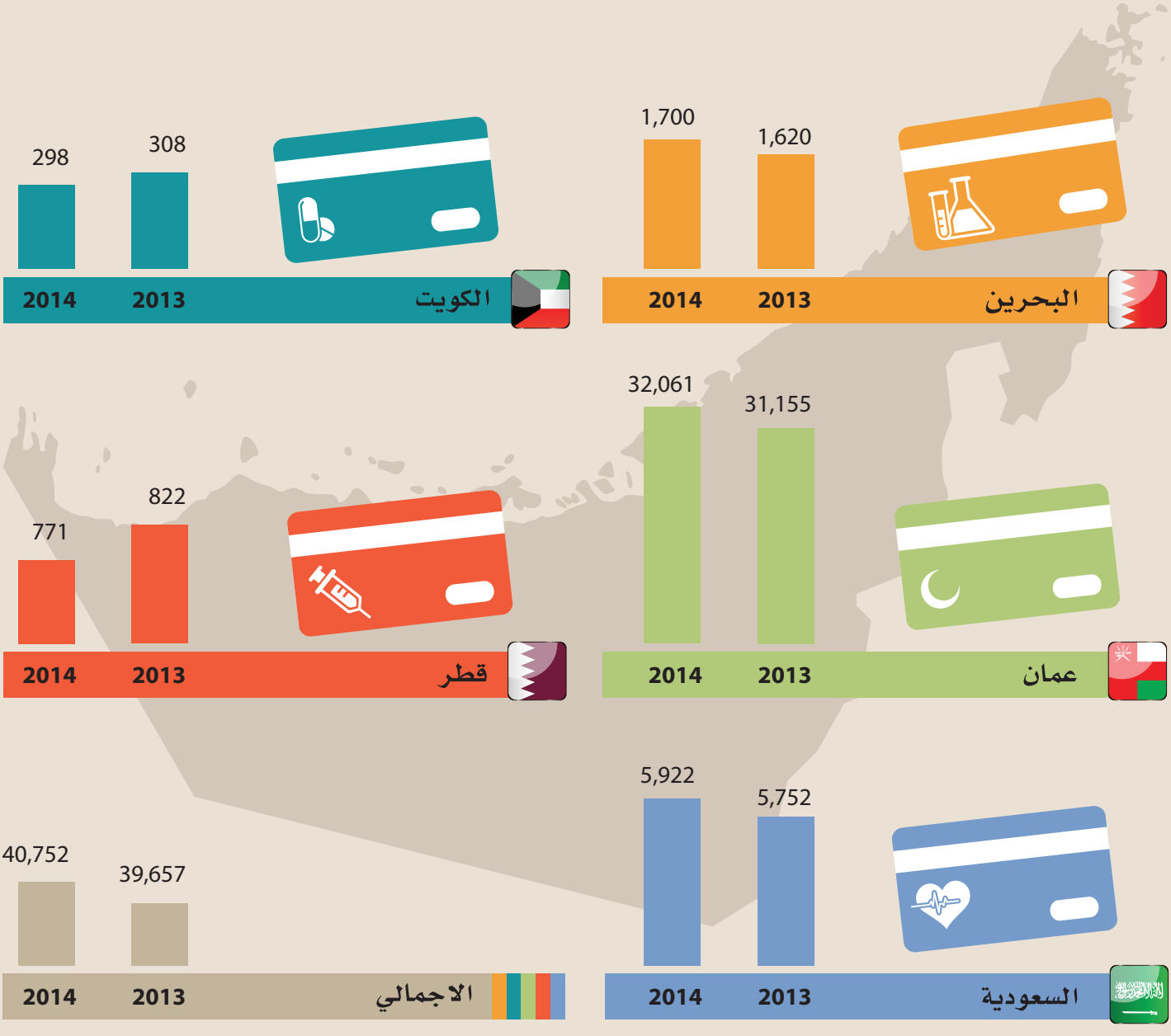


المصدر: هيئة الصحة أبوظبي

## الخدمات الصحية:

زاد عدد الحالات المشخصة من مواطني دول مجلس التعاون من المشتركين في برنامج التأمين الصحي في إمارة أبو ظبي، من 237،024 حالة في 2013، إلى 261،132 حالة في 2014، أي بمعدل تغير سنوي 10.2%. وقد كانت معظم هذه الحالات المشخصة في العيادات الخارجية، حيث شكلت 98%من إجمالي الحالات، في حين شكلت فئة المرضى المقيمين النسبة المتبقية. وبخصوص التوزيع النسبي للحالات المشخصة، فقد كانت نسبة 75.3% من نصيب مشتركي برنامج التأمين الصحي في إمارة أبو ظبي من سلطنة عمان، تلاهم السعوديون بنسبة 18.3%، كما سجلت البحرين وقطر والكويت نسب 3.3% و2.4% و0.59% على التوالي، وذلك حسب إحصاءات عام 2014.

# عدد الحالات المشخصة من مواطني دول المجلس المشتركين في برنامج التأمين الصحي في إمارة أبوظبي

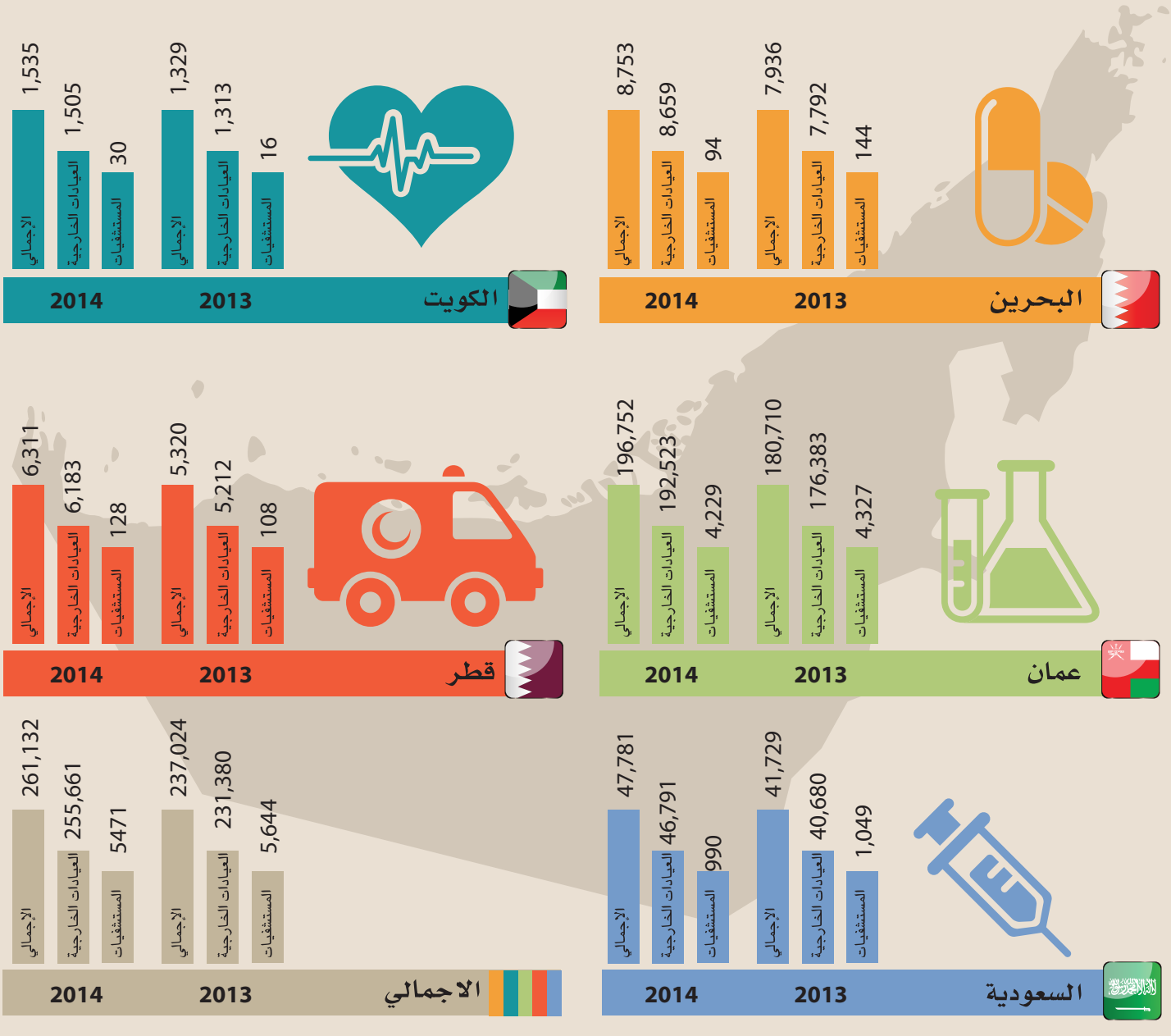


المصدر: هيئة الصحة أبوظبي

## الخدمات الصحية:

وفي إمارة دبي بلغ عدد الخليجيين من حاملي البطاقات الصحية السارية 3،679 في عام 2014، شكل العمانيون 58.2% منهم، والسعوديون 18.7%، ومن ثم البحرينيون بنسبة 15.4 %، كما شكل الكويتيون والقطريون نسب 4.2% و3.6% على الترتيب.

## عدد حاملي البطاقات الصحية السارية من مواطني مجلس التعاون المسجلين في إمارة دبي

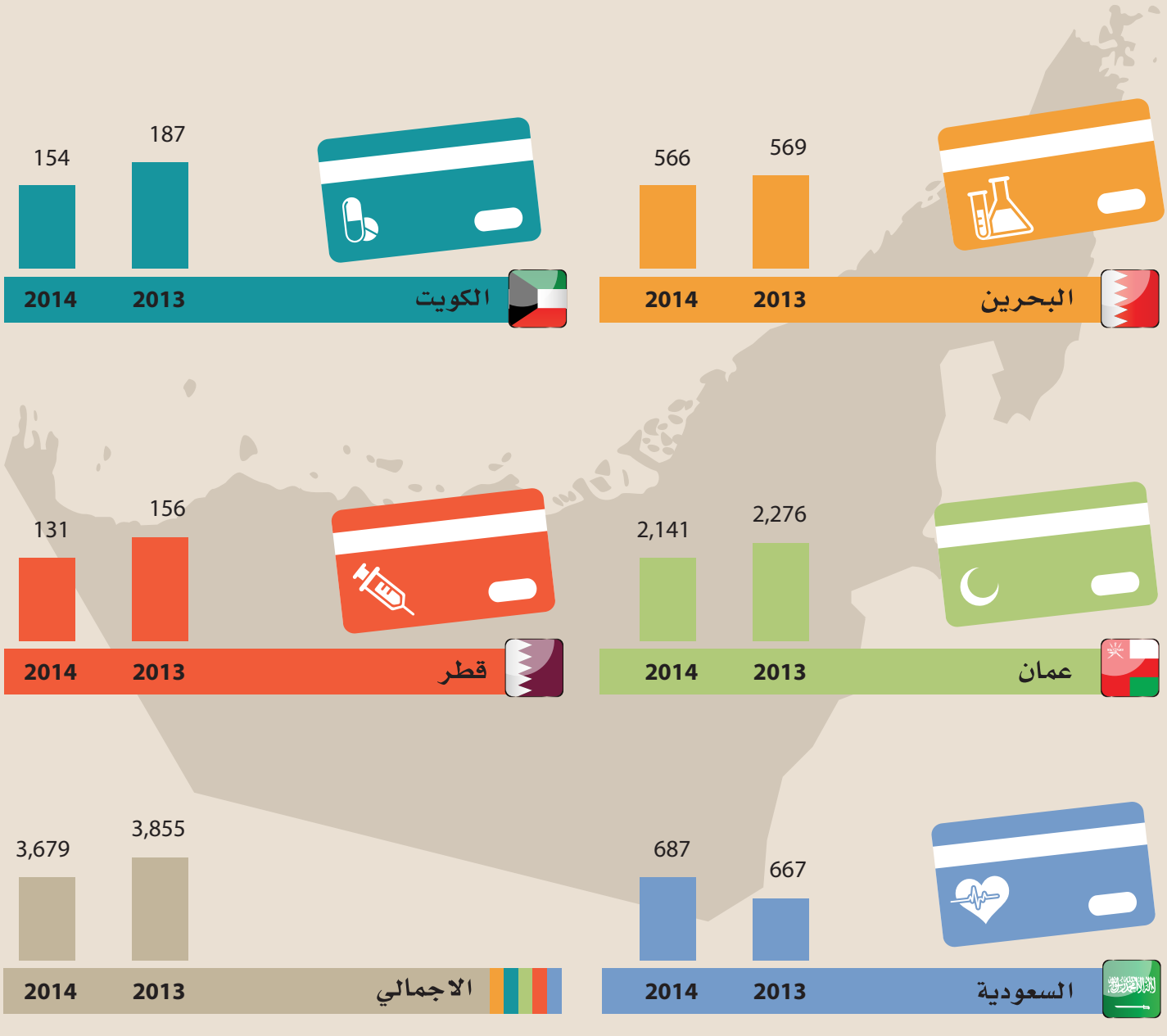


المصدر: هيئة الصحة بدبي

## الخدمات الصحية:

بلغت أعداد المترددين من مواطني دول مجلس التعاون على العيادات الخارجية، والمرضى المقيمين في مستشفيات إمارة دبي، 66،424 في عام 2014، شكل منها مراجعو العيادات الخارجية ما نسبته 93.3 %، في حين ذهبت النسبة الباقية إلى المرضى المقيمين. وإذا ما نظرنا إلى التوزيع النسبي للدول الأعضاء في مجلس التعاون، نجد أن المراجعين العمانيين شكلوا نسبة 61.9 % من إجمالي مواطني المجلس، المستفيدين من الخدمات الصحية في إمارة دبي، تلاهم السعوديون بنسبة 15.8%، ومن ثم البحرينيون بنسبة 13.2%، كما سجل القطريون والكويتيون نسب 4.7% و4.3% على التوالي.

## عدد المترددين من مواطني دول المجلس على العيادات الخارجية والمرضى المقيمين في المستشفيات في إمارة دبي

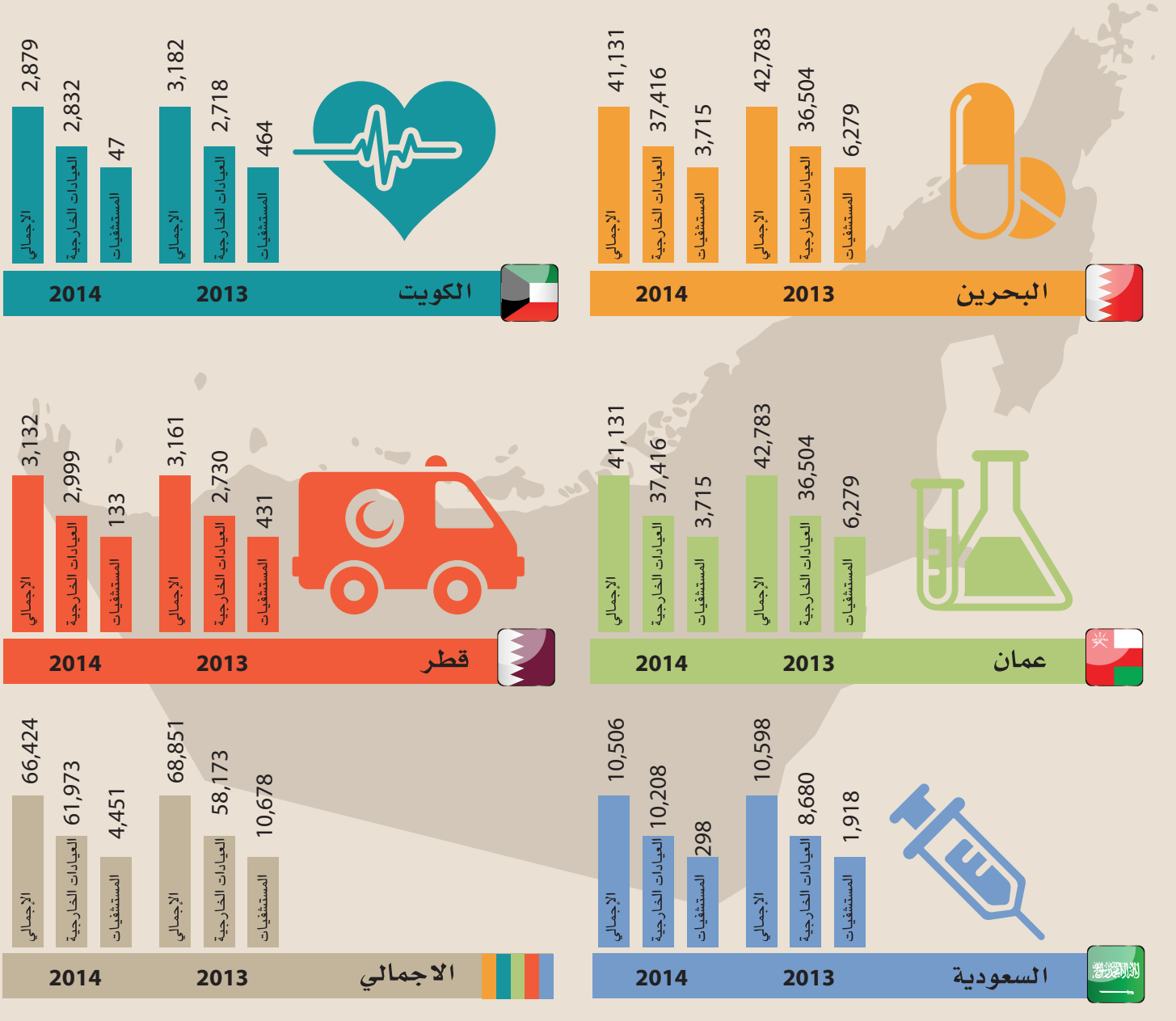


المصدر: هيئة الصحة بدبي

## الخدمات الاجتماعية:

بلغ إجمالي عدد مواطني دول المجلس، المستفيدين من الخدمات الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة 36 شخصا، منهم 16 في مجال المساعدات الاجتماعية، و20 في مجال الرعاية الاجتماعية للأحداث في عام 2014؛ حيث سجلت الأعداد زيادة ملحوظة عن العام الفائت.

# عدد مواطني دول المجلس المستفيدين من الخدمات الاجتماعية

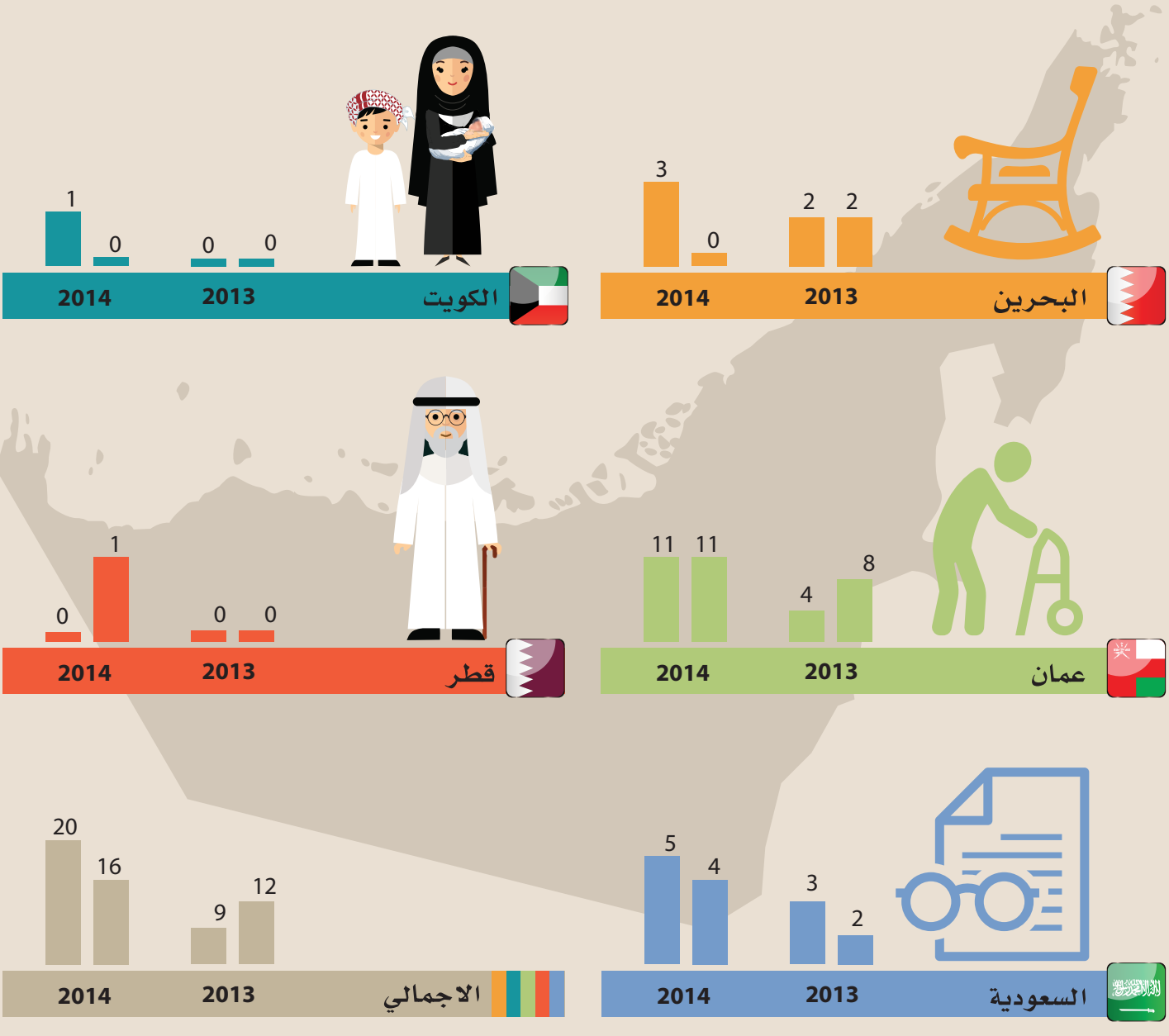

# شكر وتقدير للجهات المشاركة:

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الإمارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصحة

الإمارات العربية المتحدة
وزارة العمل

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الشؤون الاجتماعية

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية

الهيئة الإتحادية
للموارد البشرية الحكومية

هيئة الصحة
HEALTH AUTHORITY

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

بلدية مدينة أبو ظبي
MUNICIPALITY OF ABU DHABI CITY

دائرة الشؤون البلدية
بلدية مدينة العين

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

هيئة الصحة بدبي
DUBAI HEALTH AUTHORITY

دبي
المعرفة
Knowledge

دائرة الأراضي والأملاك
Land Department

حكومة الشارقة
المجلس التنفيذي

حكومة الشارقة
دائرة التسجيل العقاري

هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

مجلس أبوظبي للتعليم
Abu Dhabi Education Council
Education First التعليم أولاً

دائرة التنمية الاقتصادية
Department of Economic Development
حكومة عجمان
Government of Ajman

دائرة الأراضي والأملاك
Department of Lands and Properties
حكومة عجمان
Government of Ajman

مصرف الإمارات للتنمية
Emirates Development Bank

بلدية الفجيرة

حكومة أم القيوين
دائرة التنمية الاقتصادية

حكومة أم القيوين
دائرة الأراضي والأملاك

حكومة رأس الخيمة
دائرة التنمية الاقتصادية

بلدية رأس الخيمة

# صدر عن

وزارة المالية

الإمارات العربية المتحدة

إدارة العلاقات المالية الإقليمية والدولية

قسم شؤون مجلس التعاون

**سبتمبر ٢٠١٥**

جميع الحقوق محفوظة
لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير

MOFUAE

UAEMinistryofFinance

MOFUAE

MOFUAE